

الجنوب قضيتي



محتوى القضية الجنوبية

رؤية مقدمة من الحراك السلمي الجنوبي

الى فريق القضية الجنوبية

مؤتمر الحوار الوطني: صنعاء 25 مايو 2013م



بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

3	الملخص التنفيذي
6	المدخل:
7	المحتوى للقضية الجنوبية:
8	المحتوى السياسي للقضية الجنوبية
8	المرحلة الأولى: من 30 نوفمبر 1989 م - 22 مايو 1990 م:
9	المرحلة الثانية: من 22 مايو 1990 - 27 ابريل 1994 م.
10	المرحلة الثالثة: من 27 ابريل 1994 - 7 يوليو 1994 م.
10	المرحلة الرابعة: من 7 يوليو 1994 - 7 يوليو 2007 م.
11	المرحلة الخامسة: من 7 يوليو 2007 م - إلى يومنا هذا.
12	المحتوى القانوني للقضية الجنوبية
12	اختلال البناء القانوني والمؤسسي لدولة الوحدة
12	الايخطاء والنواقص في اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية
13	ثانياً: الاخطاء والنواقص التشريعية في اعداد وقرار دستور دولة الوحدة.
14	ثالثاً: التعارض بين نصوص اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية التي تم بموجبها تشكيل سلطات دولة الوحدة، وبين احكام الدستور
16	المحتوى الثقافي الاجتماعي للقضية الجنوبية
16	طمس هوية وثقافة الجنوب
17	كارثة التعليم وتشويه المناهج
19	-العنف ضد المرأة
20	الفنون والإبداع الإنساني
20	تدمير البنى المؤسسية والبشرية للجنوب
20	القتل
21	الأقصاء
21	وزارة التخطيط



22.....	القضاء (وزارة العدل)
22.....	وزارة الصحة
23.....	وزارة المالية
23.....	أكاديمية الشرطة (وزارة الداخلية)
23.....	كلية الدراسات العليا (ماجستير علوم شرطة)
23.....	البعثات
24.....	الكلية البحرية
24.....	الكلية الحربية (وزارة الدفاع)
24.....	وزارة الداخلية
24	المتقاعدين الامنيين والعسكريين قسرا
25	نهب ثروات ومقدرات الجنوب
25.....	الأراضي:
25.....	نهب الأراضي...اراضي العزبية أنموذجاً
26.....	التبديد والعبث بالثروة السمكية:
35.....	الموارد النفطية
35.....	أولاً: معلومات عامة عن القطاعات النفطية:
38.....	ثانياً: كميات وقيمة النفط (النهب والفساد المنظم):
44.....	ثالثاً: النهب والفساد المنظم في القطاعات النفطية:
45.....	استمراراً لنهب الجنوب:
52.....	ثالثاً: نهب ثروات الجنوب المستقبلية (نهب موارد الأجيال القادمة):
54	الحراك الحامل السياسي للقضية الجنوبية:
57	الخاتمة:
58	الملاحق:



الملخص التنفيذي

لا يمكن الفصل بين الجذور ومحتوى القضية الجنوبية، فـجذور القضية هي جزء من محتواها وهي الأسباب التاريخية الحقيقية لمحتوى القضية بأبعادها المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وغيرها.

فرضت سلطة الغلبة بالحرب الخفية في صنعاء بعد عام 1994م نموذجها على الوحدة وعممت نظام الجمهورية العربية اليمنية كله، نظام أُللا دولة، نظام القبيلة والعصبيية، والعسكر وعلماء السلطة، نظام تركز السلطة والثروات بأيدي القوى المتنفذة في صنعاء. ولإدراك هذه المراكز لعمق مدنية شعب الجنوب عملت على اتباع سياسات ممنهجة لمحو هوية وثقافة ومدنية شعب الجنوب، خلق الثارات والنزاعات القبلية باحياها وإعادة انتاجها بصورة ممنهجة، القضاء على المؤسسات العسكرية والأمنية. لقد طالت الحرب وبعدها كل شيء في الجنوب وما أُلفه واعتاد وتعلق به من تاريخ ورمزيات ومن حضور حقيقي للدولة والنظام والقانون، عملت هذه المراكز المنتصرة بعد حرب 1994م على إلغاء الجنوب شعباً وهوية ودولة باتباع السياسات التالية:

- طمس هوية وثقافة الجنوب
- تدمير البنية المؤسسية والبشرية للجنوب
- القتل والإقصاء للكوادر الجنوبية
- نهب ثروات ومقدرات الجنوب

المحتوى القانوني:

إن شعب الجنوب في ضل دولة مستقلة تحت اسم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والمقيم على أرضه منذ آلاف السنين تطلع الى مشروع الوحدة على أساس اتفاقية شراكة مع شعب الجمهورية العربية اليمنية وهو في هذه الحالة لم يبيع أرضه وثوراته ومؤسساته ولم يرهنها لأحد بل كان دافعه للوحدة هو الآخاء العربي والإسلامي والقومي ولكن هذه الوحدة ضربت في الصميم بإعلان الحرب في 27 ابريل 1994م من قبل سلطات صنعاء.

أن الوحدة التي قامت بين الدولتين في الشمال والجنوب لم تكن قائمة على أسس وقواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية كما أن اتفاقية الوحدة المبرمة كانت بين دولتين ذات سيادة وأعضاء في العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والعربية ولم تشرك أي من هذه الهيئات وتحديداً منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في التوقيع على هذه الاتفاقية ولو حتى كشهود ولم تنشر تلك الاتفاقية او تودع لدى الهيئات الدولية ولا يعلم الشعب في الجنوب والشمال عن هذه الاتفاقية شيئاً سوى ما تسرب بانها من صفحة ونصف الصفحة وهي مساحة لا تكفي حتى لعقد تأجير محل.

المحتوى السياسي:

اعتمدت مراكز القوى في صنعاء وسلطة الحرب الأساليب العسكرية والأمنية المختلفة لإحكام سيطرتها على جغرافيا الجنوب لتكريس الفيد والنهب المستمر على مقدراته وثوراته، مستخدمة مختلف الأساليب والسبل لاستدعاء وإذكاء جراحات وخلافات الماضي بهدف تفكيك البنية الاجتماعية والسياسية، فاتبعت سياسة التعاقدات الانتقائية لضمان التمثيل الشكلي للجنوب وإفراغه من محتواه كمؤسسات دولة قامت على النظام والقانون.



أحدثت حرب صيف 1994م تصدعات عميقة في جدار الوحدة حيث انتقل التصدع من جدار الجغرافيا الى تاريخ الوعي الاجتماعي والسياسي، ومما زاد الأمر سوءاً الممارسات التي أعقبت الحرب و انفراد السلطة في صنعاء بحكم دولة ما بعد 94م، كما أنها لم تقم بحل المشاكل الناجمة عن الحرب، بل إنها استعذبت نتائجها المأساوية ووظفتها لتكريس سياسة النهب و الإقصاء والاستبعاد و التسلط في حين يؤكد مواطنو الجنوب أن السلطة الى جانب تسريح عشرات الآلاف من المدنيين و العسكريين عقب الحرب في 1994م، قد أطلقت ايدي الفاسدين و النافذين لنهب أراضي الجنوب و بيع مؤسساته العامة إلى المقربين، إلا أن قرار تسريح عشرات الآلاف من العسكريين و المدنيين دفعهم لان يطلقوا شرارة (الحراك الجنوبي).

طمس هوية وثقافة الجنوب

يقول عباس محمود العقاد " إذا أردت أن تدمر أمة فأبدأ أولاً بثقافتها ". ولما كانت سلطة صنعاء تعرف جيداً أن الجنوب هوية وثقافة وكيان سياسي وقانوني، تاريخي وجغرافي، ضارب أعماقه في جذور التاريخ. فقد عملت السلطة، جاهدة لكل ما من شأنه طمس الهوية الثقافية للجنوب وتاريخه السياسي، لمصلحة المنتصر بمفهوم أن الجنوب مجرد فرع تابع للشمال، بل تحويل التاريخ السياسي والثقافي والتراث الكفاحي الجنوبي إلى فيد صيغ وفقاً لثقافة المنتصر في إطار من التضليل لخلق هوية وطنية جديدة زائفة يكون فيها الولاء للنظام في صنعاء.

يؤكد الباحث أ. قادري أحمد حيدر أن قوى الحرب : (حرمت شعب الجنوب من ثروته الوطنية و تجويعه و إفقاره بعد تحويل ثروته الوطنية و الإجتماعية و التاريخية إلى غنيمة حرب، وفيد، للمتنفذين العسكريين و القبليين، و الجهاديين الإسلامويين، وكان أكثرها قسوة ومرارة على العقل والقلب والوجدان، تدمير وإهانة تراثه الثقافي و الإجتماعي و الوطني، وتحقير رموزه السياسية والوطنية التاريخية، و إزالة معالمه الثقافية، و الإجتماعية و الوطنية المجسدة لشخصيتهم ولمعنى وجودهم الإجتماعي و الوطني، في عملية تدمير وتخريب واسعين، وبصورة ممنهجة ومنظمة من تدمير للذات الوطنية و الإجتماعية الجنوبية لم يعرفها أبناء الجنوب حتى في ظل الإستعمار).

تدمير البنى المؤسسية والبشرية للجنوب

أمتلك الجنوب مؤسسة عسكرية وأمنية مؤهلة تاهيلاً عالياً وتدريباً احترافياً بشهادة المراكز الاستراتيجية العسكرية العالمية وكان من أفضل جيوش المنطقة حينها حيث كان الاتحاد السوفيتي سابقاً وبلدان حلف "وارسو" وفي إطار بروتوكولات التعاون العسكري يجري تدريب وتأهيل كل مكونات جيش الجنوب في بلدانها.

هذه المؤسسة التي ساهمت في ميزان معادلة الامن الوطني والقومي والدولي في المنطقة كانت الهدف الرئيس والاساس لنظام مراكز القوى الثلاث في صنعاء حيث تم تصفيتا اثناء وبعد حرب 1994م.

وتعرضت منشآت القطاع العام والتعاوني الى النهب والتخريب حيث تم:

1. نهب وتخريب 255 مرفقاً حكومياً، كان يعمل فيها 25341 موظفاً.
2. نهب وتخريب 333 مؤسسة قطاع عام لها 859 فرعاً، تمتلك 1,192 منشأة منها 1,088 منشأة كانت عاملة في ديسمبر 1994م، وكان يعمل فيها 37,279 عاملاً.
3. نهب وتخريب 266 تعاونية لها 501 فرعاً، تمتلك 767 منشأة. كان عدد المنشآت العاملة منها في ديسمبر 1994م، 709 منشأة، يعمل فيها 3,839 عاملاً.

اغلقت دواوين الوزارات في عدن، اما مكاتب فروع الوزارات فلا تستطيع شراء القلم الرصاص بدون العودة الى المركز في صنعاء. وقد اسهمت هذه السياسات التمييزية الشديدة في تعطيل مصالح المجتمع كله، بمافيه



مصالح المستثمر المحلي والاجنبي وانتشار الفساد بصورة غير معهودة وغير موجودة في مناطق اخرى في اليمن.

وقامت الدولة وبشكل حثيث وباستخدام الوزارات ومكتب رئيس الوزراء بتغيير الوكلاء الجنوبيين للعديد من الشركات الى وكلاء شماليين مباشرة بعد حرب 1994م حتى أن وكلاء توزيع الصحف والمجلات الدولية الجنوبيين تم ارسال خطابات رسمية بتحويل وكالاتهم الى الناشرين.

القتل والاقصاء:

منذ إنتهاء الحرب بين الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) في 7 يوليو 1994، يشهد الجنوب تصعيداً غير مسبوق في انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني والعنصرية المنهجية، والتي ترتكب من قبل القوات العسكرية والأمنية اليمنية والمليشيات المسلحة التابعة لنظام صنعاء المنتصرة في حرب 1994.

نهب ثروات ومقدرات الجنوب

أن مصالح مراكز القوى مصدرها الرئيس ثروات الجنوب وتحديدا من قطاعات النفط... وذلك من خلال تقاسم الثروات بأوجه عدة... شركات النافذون لبيع النفط ووكالات تمنح من خلالها الشركات المنتجة نسبة من الدخل لشركات أخرى يملكها نافذون.

مثال على ذلك وليس الحصر شركات الإنتاج النفطي لقطاعات نفطية وكلاؤها من المتنفذين الشماليين (قطاع شركة كالفالي وتوتال وأو.إم.فيو كي أن أو سي وكنديان نكسن ودوفانرجي ليمتد...الخ) وشركات خدمات نفطية يملكها نافذون وشيوخ قبائل شماليين مثل شركة الحاشدي و شركة الحثيلي و شركة المازو شركة شلمبرجر وشركة أركادياو شركة MI و شركة الكون و شركة جريفن وشركة تنمية ووكالات شركات خدمية ومقاولات من الباطن وكثير من الشركات الأخرى للمتنفذين في الدولة وكلهم من المحافظات الشمالية، وتمنح عقود بإجراءات غير سليمة، غالبا بمقابل عدم محاسبة الشركات المنتجة للنفط المالكة لحق الامتياز على الميزانيات المبالغ فيها والعمالة الأجنبية وإضرار بالبيئة وأمور كثيرة ساهمت في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجنوب.

----- نهاية الملخص التنفيذي.



المدخل:

بينت جذور القضية الجنوبية بجلاء أن مشروع الوحدة اليمنية لم يعني في فكر السلطة في الجمهورية العربية اليمنية غير مشروع للتوسع ونهب الثروة وضم الفرع للأصل. هذا المفهوم للوحدة وواقع النهب والظلم والإلحاق لم يتغير منذ 1990م وحتى الآن.

عملت السلطة الخفية (الائتلاف القبلي والعسكري وعلماء السلطة) في الجمهورية اليمنية منذ اليوم الأول للوحدة على وأد حلم الوحدة اليمنية الذي تغنى به الجنوب منذ الاستقلال ليكتشف بعد 1990م وتحديداً بعد حرب عام 1994م، أن مفهوم الجنوب للوحدة كان مختلفاً تماماً، كانت تعني له الشراكة والقوة والتعددية والقبول بالآخر ومستوى أفضل لمواطنيه والخطوة الأولى لتحقيق حلم الوحدة العربية، بينما لم تكن الوحدة في ذهنية سلطة الجمهورية العربية اليمنية تتجاوز الاطماع في المزيد من الأراضي والثروة والسلطة. قدم الجنوب للوحدة طواعية كل ما يملك، الدولة، الأراضي والثروات وبنية اساسية وقاعدة مادية ضخمة ومقابل ذلك لم ينل الجنوب سوى المهانة والذل والظلم طيلة 23 عاما جعلته يرفض مشروع الوحدة ويدرك حجم الوهم والخداع الذي وقع فيه ولينتفض في 2007م بحراكه الشعبي السلمي الجنوبي في ثورة جديدة لاستعادة هويته ودولته المنهوبة.

إن المعاناة اليومية لشعب الجنوب طيلة 23 عاما، هذا الشعب الذي سادت فيه قيم مختلفة سياسية، قانونية، ثقافية واجتماعية شكلت عبر قرون من الزمن قيام دولة المؤسسات والنظام والقانون فيه، ادرك بوضوح طبيعة السلطة الحقيقية الحاكمة في صنعاء، هذه السلطة الخفية التي تكونت من تحالف مصالح قبلية وعسكرية وعلماء سلطة على مر عقود من الزمن، هذه السلطة التي جثمت على أنفاس أبناء الجمهورية العربية اليمنية منذ ما قبل اندلاع ثورة 1962م والانقلابات على الرؤساء واغتيالهم حيث سيطرت هذه القوى على مفاصل الدولة وحرفت مسارها وبسطت نفوذها بالكامل على مقدرات وقرارات الشعب اليمني.

حرب عام 1994م كانت الإعلان الرسمي لانهاء الوحدة الطوعية وأظهرت حقيقة وطابع سلطة الحرب بتحالفاتها ودفاعها المستميت ليس للوحدة بل لمصالحها التوسعية. شهدت الحرب تسخييراً وتعبيئاً دينية وقبلية من قبل (السلطة الخفية) تحت شعار المحافظة على الوحدة اليمنية بينما الحقيقة لم تكن سوى بهدف نهب مراكز النفوذ لثروات الجنوب حتى وقتنا الحاضر.

إن النزاع المسلح الذي حدث في عام 2011م بين علي عبد الله صالح وال لحرمر لم تكن بسبب موالاتهم للثورة بل لرفض ال لحرمر توجه علي صالح في توريثه الحكم لابنه والانحراف عن الاتفاق الذي ابرم عند تنصيبه رئيساً أن تكون المرجعية للائتلاف الثلاثي، كانت حرباً للحفاظ على السلطة وتثبيت مرجعية مراكز القوى القبلية على حساب مرجعية أسرة علي صالح.

قاوم شعب الجنوب الاستعمار البريطاني وناضل لاستعادة حريته ورفضه للذل والتبعية، تعود على الحرية والمواطنة المتساوية والدولة المدنية، على عكس الشعب اليمني في الشمال الذي وضع تحت حالة قهر تاريخية، متعددة الأشكال، تعود فيها العيش في ثقافة القبيلة وسلطتها ورضخ لها لقرون عديدة كمسلمة من المسلمات، وفي المقابل لم ولن يقبل شعب الجنوب العيش في ظل نظام قبلي عسكري ينهب مقدرات الشعوب، قرر شعب الجنوب النضال لاستعادة حريته وكرامته وثرواته ودولته المدنية..... **هذه إرادة شعب الجنوب**

إذا الشعب يوماً أراد الحياة

فلا بد أن يستجيب القدر

ولا بد لليل أن ينجلي

ولا بد للقيد أن ينكسر



المحتوى للقضية الجنوبية:

يأتي محتوى القضية الجنوبية كنتيجة موضوعية لتلك الأسباب والدوافع التاريخية والسياسية، الاقتصادية، والثقافية والتي كانت أساساً وجذوراً لمحتوى القضية الجنوبية بأبعادها المختلفة ولا يمكن الفصل بين الجذور ومحتوى القضية الجنوبية، فجذور القضية هي جزء من محتواها وهي الأسباب التاريخية الحقيقية المشكلة لمحتوى القضية بأبعادها المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وغيرها.

إن شعب الجنوب أُنسم بمدينة تأسست كمنظومة متكاملة عاشتها مدينة عدن كمستعمرة بريطانية، شهدت خلال أوائل عشرينيات القرن الماضي النهوض الثقافي والاجتماعي والسياسي والنقابي والتعليمي، كما نشأت بينها وبين السلطنات والإمارات والمشيخات والتي بلغ عددها آنذاك 23 سلطنة وإمارة ومشيخة، علاقات جعلت من الجنوب تجمعات سكانية منسجمة فيما بينها، تميزت بالاحترام المتبادل والتعايش والتعاون الثنائي، حيث لم تكن هذه الكيانات تخضع لهيمنة أو سلطة دولة أخرى.

ومع إعلان الوحدة في 22 مايو 1990م، تم الاتفاق على أن تمر دولة الوحدة بمراحل انتقالية بين طرفي الوحدة وهما جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية. التي قامت بين النظامين المختلفين، سادت في كل منهما قيم سياسية، قانونية، ثقافية واجتماعية مختلفة شكلت عبر قرون من الزمن قيام دولة المؤسسات والنظام والقانون في الجنوب، بينما اتسمت دولة الشمال بمنظومة قيم تستند في مجملها إلى القوة العائلية والقبيلة والنفوذ الاجتماعي... حيث فشلت مراكز القوى في المرحلة الانتقالية في ترويض شعب الجنوب وفرض نظام الجمهورية العربية اليمنية عليه. كما شهدت المرحلة رفضاً كاملاً من شعب الجنوب الانصهار في ثقافة الشمال بقوة الحرب، وأمام هذا الواقع لم تجد مراكز القوى أمامها سوى الحسم العسكري لإخضاع الجنوب لها فكان إعلان الحرب في 27 أبريل 1994م.

فرضت السلطة الخفية في صنعاء بعد عام 1994م نموذجها على الوحدة وعمت نظام الجمهورية العربية اليمنية كله، نظام أُللا دولة، نظام القبيلة والعسكر وعلماء السلطة، نظام تركز السلطة والثروات بأيدي القوى المتنفة في صنعاء. ولإدراك هذه المراكز لعمق مدينة شعب الجنوب عملت على اتباع سياسات ممنهجة لمحو هوية وثقافة ومدينة شعب الجنوب، خلق الثأرات والنزاعات القبلية، القضاء على المؤسسات العسكرية والأمنية. لقد طالت الحرب وبعدها كل شيء في الجنوب وما أُلفه واعتاد وتعلق به من تاريخ ورمزيات ومن حضور حقيقي للدولة والنظام والقانون، عملت هذه المراكز المنتصرة بعد حرب 1994م على إلغاء الجنوب شعباً وهوية ودولة باتباع السياسات التالية:

1. طمس هوية وثقافة الجنوب
2. تدمير البنية المؤسسية والبشرية للجنوب
3. القتل والإقصاء للكوادر الجنوبية
4. نهب ثروات ومقدرات الجنوب



المحتوى السياسي للقضية الجنوبية

تبدأ وقائع الخلفيات السياسية للقضية الجنوبية منذ العام 1989م وهو الذي سيقودنا الى معرفة الحقائق عنها بشكل سليم. حيث نستعرض خلفيتها التاريخية من خلال خمسة مراحل رئيسية وهي:

المرحلة الأولى: من 30 نوفمبر 1989م - 22 مايو 1990م:

من فرائد الاتفاقيات الوحودية التي كانت توقع بين دولتي شطري اليمن أنها كانت عادة تتم بعد حروب بين الطرفين وعلى سبيل المثال اتفاقيتي القاهرة عام 1972م واتفاقية الكويت 1979م، وفي عام 1988م كانت العلاقات بين الطرفين على أشدها توترا بسبب الخلافات حول الثروات النفطية في وادي جنة الواقع بين محافظتي شبوة ومأرب. فتم التوقيع على اتفاقية التنقيب المشترك. وعلى أثر ذلك قام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارة رسمية إلى عدن في 30 نوفمبر 1989م بغرض حضور احتفالات شعب الجنوب بعيد الاستقلال. وفجأة يتم الاتفاق بينه وبين علي سالم الأبيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في نفق "جولد مور" بمدينة عدن على مشروع وثيقة مشتركة أطلق عليها (اعلان عدن) بشأن الوحدة اليمنية. فقبلت هذه الوثيقة بمعارضة شديدة من قبل قيادات في الجنوب والشمال. فعلى صعيد الجنوب اعتبر أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني أن تلك الوثيقة غير مدروسة وتعتبر عن قرار فردي. لأن الوحدة بقدر ما كانت مطلباً شعبياً ورسمياً في الجنوب بحاجة الى خطوات متأنية وفترة زمنية لا تقل عن عشر سنوات كمرحلة انتقالية. فعقدت قيادة الجنوب عدة اجتماعات طلب فيها علي سالم الأبيض من قيادة الجنوب عدم وضعه في موقف محرج بإجباره على عدم التوقيع على الاتفاقية، واعداً أنه بعد التوقيع عليها لن ينفذ منها شيئاً. ولكنه بعد ذلك ذهب نحو الوحدة بشكل منفرد مستغلاً حماس الجماهير للوحدة، فأجبرت معظم القيادات على السير معه في نفس الطريق.

أما على صعيد الشمال فإن الاتفاقية ايضا قبلت بمعارضة شديدة ولاسيما من قبل المشائخ وبعض علماء الدين تحت مبرر أنه لا يمكن التوحد مع كفار وملحدين، وأن الجنوب فقير والشمال غني لما يمتلكه من ثروة نفطية في مأرب. غير أن علي عبد الله صالح كان يعلم أن الجنوب قد استخرج النفط وبكميات أكثر، فسار ايضا نحو الوحدة منفردا مستغلاً التأييد الشعبي للوحدة، وهذا ما اجبر كثير من القيادات الشمالية على عدم معارضته والسير معه.

تم تشكيل لجان الوحدة في مختلف الجوانب والمجالات. وتكررت الزيارات واللقاءات بين القيادات وعلى مختلف المستويات. فعرض الطرف الشمالي عدة مشاريع للوحدة منها الكونفدرالية والفيدرالية، لكن علي سالم الأبيض أصر على الوحدة الاندماجية. حتى أن الرئيس صالح كان متحفظا على التوقيع على الوحدة الاندماجية خشية من المعارضة في الشمال. لكن الأبيض قدم له عرضا مغريا، فمن يطلع على مذكرات الشيخ سنان ابو لحوم التي يقول فيها ((ان الأبيض قال له راجع صاحبكم - يقصد الرئيس صالح - أن يوقع على الوحدة ، فقد ابلغتني اليوم شركة نفطية أنه بإمكانني الاعلان بان انتاج الجنوب من النفط سوف يصل الى قرابة نصف مليون برميل يوميا ، واذا علم بعض الجنوبيين بهذا الامر قد يعارضون الوحدة)) ، فتم التوقيع على اعلان الوحدة في 22 مايو 1990م بين طرفين متساويين هما: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية على اساس الشراكة الاخوية الندية، ولكنها في الحقيقة كانت مشروعاً وحدوياً مليئاً بالأخطاء من ابرزها:

1. تم تجاهل وقائع التاريخ بأن هذين الكيانين لم يكونا موحدين في أي عصر من عصور التاريخ. وان الوحدة اتت بالعاطفة وليست وفقا للمنطق والعقل. وهناك فوارق كبيرة بين النظامين اقتصاديا وثقافيا وإجتماعياً ... الخ.



2. تم تجاهل نصوص الاتفاقيات السابقة التي عقدت بين الطرفين بشأن مشروع دولة الوحدة بما فيها نصوص مشروع الدستور الذي اعد في عام 1981م.
3. قدم الجنوب تنازلات كبيرة منها: العاصمة والعملة ورئاسة الدولة وارض واسعة وشواطئ بحرية وجزر وثروات طبيعية متعددة ... الخ. بينما لم يقدم الشمال مقابلها أي شيء يذكر.

المرحلة الثانية: من 22 مايو 1990 - 27 ابريل 1994م.

1. تم الاتفاق بين الطرفين على تطبيق افضلية التجريبتين في دولة الوحدة، ولكن ما تم تطبيقه هو تجربة الجمهورية العربية اليمنية بكل مساوئها.
2. اتى الجنوب الى الوحدة بنوايا طيبة قاصدا بناء دولة مقترنة بالممارسة الديمقراطية بينما مراكز القوى العسكرية والقبلية والدينية في الشمال كانت نواياها مبيتة وغير سلمية، والدليل على ذلك ما جاء في مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر بأنه تم الاتفاق بينه وبين على عبد الله صالح على ان يقوم بتشكيل حزب سياسي مهمته معارضة ما يتفق عليه صالح مع القيادة الجنوبية. فتم انشاء التجمع اليمني للإصلاح في 1990/9/23م كحزب سياسي إسلامي عبر عن معارضته للوحدة من خلال رفضه للاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة وأخرج مظاهرات قيل عنها انها مليونية ترفض ذلك الدستور باعتباره دستورا علمانياً، ولكن فيما بعد قاتل حزب الاصلاح تحت مبدأ حماية هذا الدستور والوحدة عام 1994م. فكان الشمال هو الفاعل في السلطة والمعارضة في وقت واحد ويتحكم بكل مقاليد الامور بما فيها مال الدولة والاعلام ... الخ.
3. ارتكب الطرف الجنوبي اخطاء فادحة في عدم دراسته للواقع الاجتماعي والسياسي والقبلي القائم في الشمال. فاعتقد أنه باشتراطه لإقران الوحدة بالديمقراطية سوف يحقق توازن سياسي. ولكن الطرف الاخر اراد من الديمقراطية الغاء الشراكة الوطنية بين الجنوب والشمال.
4. كانت نتائج انتخابات 27 ابريل 1993م بمثابة استفتاء شعبي بأن الوحدة فيها خلل كبير، فقد حصد الحزب الاشتراكي اليمني كل المقاعد البرلمانية المخصصة للجنوب ما عدا مقعدين. اضافة إلى خمسة عشر مقعد في الشمال. بينما المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح حصدا المقاعد المخصصة للشمال. فاعتبر الشمال نتائج تلك الانتخابات الغاء لشراكة الجنوب المتساوية مع الشمال. من خلال تقسيم السلطة على ثلاثة وليس على اثنين. معندا بالكثافة السكانية في الشمال وقتلتها في الجنوب متجاهلا لوقائع التاريخ وكبر مساحة الجنوب وثروته.
5. ما أن بدأت الخلافات بين الطرفين حتى بدأت الاغتيالات للقيادات والكوادر الجنوبية في شوارع صنعاء بحجة انهم كفرة وملحدين. فذهب ضحية تلك الاغتيالات أكثر من (150) جنوبي. كما تمت محاولة اغتيال العديد من قادة الجنوب.
6. عندما عبر الجنوب عن رفضه للممارسات التي تقوم بها القوى النافذة قبليا ودينيا في الشمال ضده شنت عليه حرب تكفيرية وصلت إلى حد التشويه اللا اخلاقي للأسرة الجنوبية. ومواصلة اغتيال قياداته وكوادره عن طريق استقدام العناصر الارهابية التي كانت تقاتل في افغانستان - يمنية وغير يمنية - بهدف قتل الجنوبيين. وقد كشف الكثير منهم فيما بعد معلومات هامة عن تلك الاغتيالات. وأنها كانت تتم بعلم السلطات الحاكمة. ولهذا كانت هذه السلطات ترفض القبض على المتهمين في الاغتيالات.
7. مع اشتداد الخلافات بين الطرفين جرت الوساطات العربية وغير العربية. فكانت اهمها الوصول الى التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق برعاية اردنية من قبل كل الاطراف اليمنية الفاعلة في 20 ابريل 1994م، ولكن تلك الوثيقة لم يطبق منها شيء وفي مقدمتها القاء القبض على المتهمين بالاغتيالات.



بل بعدها بأسبوع أعلن الرئيس صالح من ميدان السبعين في 27 ابريل 1994م الحرب على الجنوب. فاندلع في مساء نفس اليوم اول صدام مسلح بين لوائين مدرعين في منطقة عمران شمال صنعاء.

المرحلة الثالثة: من 27 ابريل 1994 - 7 يوليو 1994م.

1. بعد قتال عمران مباشرة تمت مهاجمة بقية الوحدات العسكرية والامنية الجنوبية المتواجدة في محافظات الشمال، بهدف جعل الجنوب ساحة المعركة، وهذا ما حصل، فقد بدأت مهاجمة الوحدات الجنوبية على مناطق الاطراف، وصدرت الفتاوى الدينية التي تبيح قتل الجنوبيين اثناء تلك الحرب باعتبارها حرب مقدسة. فالقوات الجنوبية أطلقت عليها تسمية (قوى الردة والانفصال) وهذا ما يعني أن المدافعين عن الجنوب هم قوى مرتدة عن الدين الاسلامي ومجرد مجموعة انفصالية يحق قتلهم شرعا وقانونا، وجازت الفتاوى استباحة الممتلكات العامة والخاصة، وكان الجنوب دار كفر، واستعانت قيادة صنعاء بكل عناصر الارهاب للقتال معها.
2. اثناء الحرب رفض نظام صنعاء الاستجابة للقرارات الدولية واعتقد نظام صنعاء انه بنجاحاته العسكرية على الأرض سوف يحقق الانتصار المطلق. حتى انه رفض نصيحة حلفائه الامريكيين وهي نصيحة هامة جدا .. عندما نصحوه بعدم اقتحام مدينة عدن عسكريا لأنها تشكل معلماً رمزياً وسياسياً وتاريخياً ووطنياً للجنوب وستكون لذلك الاقتحام عواقب مستقبلية وخيمة وقدموا له عدة نصائح لحل مشكلتها.
3. استبيحت مدن الجنوب كلها وفي مقدمتها العاصمة عدن، ودمرت مقومات الجنوب الاقتصادية والخدمية والثقافية والعسكرية، ونهب كل شيء فيها بما في ذلك المتاحف الوطنية والوثائق التاريخية بشكل غير مسبوق في الحروب التي شهدتها البشرية، فقد كانت قوافل القبائل تأتي الى الجنوب بغرض النهب.
4. في يوم 7 يوليو 1994م أعلنت حكومة صنعاء عن انتصارها في الحرب بدخولها مدينة عدن. ووجهت رسالة الى مجلس الامن الدولي احتوت على سبع نقاط ومنها ضمان عودة كل الجنوبيين الى اعمالهم المدنية والعسكرية ودفع التعويضات للمتضررين. ولكن مع الاسف الشديد لم يتم تطبيق نقطة واحدة من تلك التعهدات.

المرحلة الرابعة: من 7 يوليو 1994 - 7 يوليو 2007م.

1. بدلا من ان تقوم حكومة صنعاء بتنفيذ تعهداتها للمجتمع الدولي تم تطبيق سياسة الاقصاء والابعاد للجنوبيين من وظائف الدولة المدنية والعسكرية. وتم تقاسم ممتلكات شعب الجنوب من اراض وعقارات ومصانع ومزارع ... الخ واصبحت ارض الجنوب تقسم كهبات للأقرباء والمواليين، وكان الجنوب هبة الله للشمال. حتى أن الجنوبيين أصبحوا لا يجدون الأرض لدفن موتاهم.
2. ارتكبت أبشع الانتهاكات لحقوق الانسان في الجنوب، التي من الصعب ذكرها لأنه لا يليق ان يقال ان مسلمين ارتكبوها.
3. احتقار الانسان الجنوبي ووصفه بأنه مواطن وافد من الصومال والحبشة والهند وباكستان. حتى أن الأخ علي سالم البيض الذي وقع على اعلان دولة الوحدة قيل انه هندي وقيل عن الأستاذ حيدر العطاس



- رئيس الوزراء بأنه من جاوا وهو تمييز عنصري سافر يجرد الجنوبيون حقهم في الارض والتاريخ بل ومن جنسيتهم وهويتهم الوطنية.
4. تم الغاء العمل بجميع الوثائق التي تمت الوحدة بموجبها. بما في ذلك دستور دولة الوحدة الذي تم تعديل معظم مواده ولأكثر من مرة بنحو 80%. بما يعزز سيطرة الطرف المنتصر.
 5. حرمان الجيل الجديد من ابناء الجنوب من الالتحاق بالمعاهد والكليات العسكرية والأمنية حتى وصل الامر إلى منع التحاقهم كجنود في المؤسسات العسكرية والأمنية وحرمانهم من التوظيف بشكل مطلق في بعض أجهزة الدولة الهامة مثل القضاء والنيابة العامة والنفط والسلك الدبلوماسي والمرافق الإيرادية مثل الضرائب والمالية والجمارك ... الخ وهذا يؤكد مجددا التعامل العنصري التمييزي من قبل سلطة النظام تجاه الجنوبيين.
 6. حرمان الجنوبيين من البعثات الدراسية في الخارج. أو مواصلة دراساتهم للحصول على شهادات عليا.
 7. لم يتم الاكتفاء بحرمان الجنوبيين من العمل في مراكز قيادية في مرافق دولة الوحدة المركزية فقط، وإنما حرمانهم من شغل الوظائف العامة على مستوى محافظاتهم ومديرياتهم. حيث تم تعيين شماليين حتى في ابسط المناصب القيادية في الجنوب. فتصوروا ان يقال إنها دولة وحدة وفي كثير من الوزارات والمرافق العامة في صنعاء لا يوجد فيها جنوبي واحد. فأى وحدة يتم الحديث عنها.
 8. حرمان الجنوبيين من حق الحصول على رخص الاستيراد والتصدير والاستثمار، وفي أحسن الاحوال يمارسون اعمال تجارية بسيطة. اتباعا لسياسة افكار منهجية مدروسة. فأصبح شعب الجنوب ساحة للعمل السياسي من قبل ما تسمى بالجمعيات الخيرية التابعة للحزبين الرئيسيين (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح) والجمعيات الأخرى ذات التوجهات السياسية الدينية.
 9. حرمان الجنوب من انتخاب ممثليه في مجلس النواب والمجالس المحلية، فقد أصبح اعضاء هذه المجالس يمثلون الحزبين الرئيسيين في الشمال وهما: المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح.
 10. حاولت بعض القيادات الجنوبية تقديم مقترحات ومشاريع سياسية لحل أوضاع الجنوب المأساوية بعد حرب عام 1994م مثل: إزالة آثار هذه الحرب، واصلاح مسار الوحدة، والمصالحة الوطنية الشاملة، ولكن رفضت كلها دون وجه حق.

المرحلة الخامسة: من 7 يوليو 2007م - إلى يومنا هذا.

القضايا التي عاشها شعب الجنوب في المراحل السابقة وتم ذكرها آنفا. هناك عشرات من القضايا المأساوية التي عاشها الجنوب لم يتم ذكرها. كانت بمجملها محفزا لثورة جنوبية سلمية وعندما قامت مجموعة من العسكريين والامينيين المحالين الى التقاعد قسرا بأول مظاهرة سلمية، استجابت لها كل محافظات ومديريات الجنوب، بتشكيل جمعيات للمتقاعدين العسكريين والامينيين والمدنيين، فقد كان الجنوب كله يئن من القهر والظلم، وتجلى ذلك في أول مظاهرة وطنية جنوبية شاملة جرت وقائعها في ساحة العروض بعدن في يوم 2007/7/7م، ومع ذلك كانت المطالب في البداية حقوقية ومطلبية بسيطة، وبدلا من معالجتها بحلول صادقة جرت مجابقتها بالقمع والعنف من خلال الاعتقالات الواسعة والعنف المفرط والقتل، ومع الاسف في ظل صمت مطبق من قبل قوى المجتمع المدني والمتفقين في الشمال. ومع ذلك استطاع الجنوب الحفاظ على سلمية ثورته ولم ينجر الى دائرة العنف حتى اللحظة.

انطلقت السلطات الحاكمة في صنعاء في بعض معالجاتها للقضية الجنوبية انطلاقا من تجربتها في معالجة القضايا في الشمال، والتي تتعامل فيها مع المواطن الشمالي تعامل الشيخ مع الرعية، من خلال تعيين بعض الشخصيات الجنوبية في مناصب قيادية أو تسوية مرتبات بعض المتقاعدين أو دفع مبالغ مالية وسيارات لشراء الذمم، أو تشكيل لجان للتعويض عن المنازل والاراضي. وهي نفس الطريقة التي اتبعت مؤخرا بعد الاطاحة بالرئيس



صالح. فبدلاً من إجبار الشماليين على تسليم ما نهبوه في الجنوب. يتم تعويض الجنوبيين من أملاكهم، فأبي عدل هذا؟ إن مثل هذه المعالجات غير مجدية في وضع حلول ناجعة للقضية الجنوبية. فالجنوب كدولة وشعب وارض وهوية دخل في وحدة ندية مع الشمال كدولة وشعب وارض وهوية، وبدون الاعتراف والعمل بهذه الحقيقة المطلقة فإن الحلون تبقى ضرباً من الخيال.

المحتوى القانوني للقضية الجنوبية:

اختلال البناء القانوني والمؤسسي لدولة الوحدة:

بناءً على اتفاق عدن الصادر في 30 نوفمبر 1989م بين قيادتي الدولتين (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية اليمنية) صدر في الثاني والعشرين من ابريل 1990م اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية موقعاً عليه من الاخوين/ علي سالم البيض، الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني، عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والرئيس/ علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية. وقد تم التوصل الى هذا الاتفاق في اجتماع عام شاركت فيه كافة الهيئات القيادية العليا السياسية والحكومية والحزبية وأعضاء هيئتي رئاسة مجلس الشعب والشورى في الدولتين. ويتكون الاتفاق في مجمله من صفحة ونصف الصفحة. ويحتوي على مقدمة و(11) مادة. نصت المادة الاولى منه على أن تقوم بتاريخ 22مايو 1990م بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكلٍ منهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية)، ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة. وتضمنت بقية المواد أحكاماً حول كيفية تكوين مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية، ومهامه خلال الفترة الانتقالية، وتحديد مدة الفترة الانتقالية بسنتين ونصف، وكيفية تكوين مجلس النواب خلال الفترة الانتقالية وتخويله الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور. ونصت المواد الختامية على نفاذ الاتفاق ونفاذ أحكام الدستور بعد المصادقة عليهما من قبل مجلسي الشعب والشورى، واعتبار المصادقة عليهما ملغية لدستوري الدولتين السابقتين.

ومن خلال الاطلاع على اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية وعلى دستور دولة الوحدة، وتمحيص نصوصهما نصاً نصاً تتبين لنا الاخطاء والنواقص التشريعية فيهما، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تتعارض بعض نصوص اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية مع أحكام دستور دولة الوحدة وانتهاء العمل بالدستور بعد انقضاء الفترة الانتقالية... ويتلخص أهمها فيما يلي:-

الاطعاء والنواقص في اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية: -

- عدم طرح اتفاق قيام وحدة اندماجية كاملة بين الدولتين على الاستفتاء الشعبي العام في كلا الدولتين قبل اعلان قيام الوحدة (بسبب رفض الجانب الشمالي اجراء الاستفتاء) خلافا لما تم الاتفاق عليه في وثيقة اتفاق عدن الصادر بين الدولتين في 30 نوفمبر 1989م مما أفقد هذه الوحدة الشرعية الكاملة لقيامها.
- خلو الاتفاق من أية ضمانات عربية أو دولية، أو أحكام تضمن نجاح الوحدة وعدم الانحراف بها عن مسارها الصحيح أو الانقلاب عليها، وترتب المسؤولية القانونية في حالة إخلال أحد الطرفين بالاتفاق وإفشال الوحدة.



- ضعف الصياغة القانونية الفنية لنصوص الاتفاق المكون من صفحة ونصف الصفحة (في حين أن اتفاقية الوحدة الألمانية مكونة من أكثر من 750 صفحة) وجعله مقصوداً فقط على اعلان قيام الجمهورية اليمنية وتشكيل مجلس رئاسة الجمهورية، ومجلس النواب واختصاصاتها بإيجاز، وتشكيل الحكومة، واعتباره اتفاقاً منظماً للفترة الانتقالية فقط (المحددة بسنتين ونصف) وليس كوثيقة قانونية أساسية تعتبر كميثاق ومرجعية دائمة لدولة الوحدة.
- عدم اشتمال الاتفاق على جميع الاسس والمقومات اللازمة لبناء دولة الوحدة بسلطاتها الثلاث ومؤسساتها الدستورية، وهيئاتها وأنظمتها وأجهزتها المختلفة.
- غياب التحديد لمدة زمنية كافية للفترة الانتقالية التي من شأنها أن تهيئ للانتقال التدريجي من دولتين ذات نظامين سياسيين مختلفين ومتباينين الى دولة واحدة موحدة، وذلك في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والامنية وغيرها، وفق خطط علمية وبرامج زمنية مدروسة.

ثانياً: الاخطاء والنواقص التشريعية في اعداد وقرار دستور دولة الوحدة:-

1- عدم طرح دستور دولة الوحدة للاستفتاء الشعبي العام في الدولتين لإقراره قبل اعلان قيام الجمهورية اليمنية، بينما تمت المصادقة عليه من قبل مجلسي الشعب الاعلى والشورى فقط، يوم قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م وأصبحت أحكامه نافذة منذ ذلك اليوم خلافاً لأحكام المادة(4) من الدستور باعتبار الشعب هو مالك السلطة ومصدرها، ولذلك أصبح الاستفتاء الشعبي العام على الدستور الذي اجري في 15-16 مايو 1991م أي بعد مرور عام على نفاذ الدستور مظهراً شكلياً غير ذي جدوى. وقد قاطع حزب الاصلاح وقواعده وانصاره الاستفتاء على الدستور تعبيراً منهم على رفض الوحدة.

2- عدم القيام بمراجعة وتعديل مشروع الدستور قبل المصادقة عليه لأجل إنهاء القصور وسد النواقص الموجودة فيه، حيث تم اعداده بطريقة مرتجلة بعد حرب بين الدولتين قبل قيام الوحدة بعشر سنوات في ظل أنظمة الحكم الشمولي في دولتي الشمال والجنوب.

وأهم الاحكام التي كان يتوجب تعديلها أو تضمينها في مشروع الدستور هي: -

- مبدأ التعددية السياسية والحزبية وحرية تكوين التنظيمات والاحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي.
- حرية النشاط الاقتصادي وحرية التجارة والاستثمار الذي يقوم على أساسه الاقتصاد الوطني.
- وضع نظام انتخابي متوازن يعتمد في تكوين الدوائر الانتخابية للجمهورية الى جانب العدد السكاني، المساحة الجغرافية والثروة الطبيعية، ضماناً لعدم هيمنة أحد الشريكين على الآخر.
- انتخاب رؤساء المجالس المحلية والمحافظين ورؤساء هيئات السلطة المحلية في إطار الدوائر الانتخابية للمجالس المحلية في المحافظات.
- استحداث منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة للجمهورية في تشكيلة المجلس الى جانب الرئيس والاعضاء ليتوافق ذلك مع ما نص عليه اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية.
- تأكيد الالتزام بالعمل باتفاق اعلان الوحدة واعتباره ميثاقاً ومرجعية دائمة ومرتبات الخروج عليه، بينما أكد الدستور الالتزام بالمواثيق الدولية والعربية.



ثالثاً: التعارض بين نصوص اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية التي تم بموجبها تشكيل سلطات دولة الوحدة، وبين احكام الدستور: -

تم انتخاب مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية وأدائه اليمين في اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى والمجلس الاستشاري وذلك وفقاً للمادة (2) من اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية، خلافاً لأحكام المادتين (82،83) من دستور دولة الوحدة، اللتين تنصان على انتخاب مجلس الرئاسة من قبل مجلس النواب بالاقتراع السري ويعتبر المرشح عضواً في مجلس الرئاسة بحصوله على ثلثي أعضاء المجلس في المرة الاولى، وإذا لم يتم فبالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس. بالإضافة الى ذلك، فإنه وفقاً لنص المادة(2) من اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية، فقد تم انتخاب مجلس رئاسة الجمهورية لمدة الفترة الانتقالية فقط (المحددة في المادة(3) من ذات الاعلان بسنتين ونصف) وذلك خلافاً لأحكام المادتين(84،87) من دستور دولة الوحدة اللتان تنصان على ان المدة الدستورية لمجلس الرئاسة هي خمس سنوات شمسية ابتداءً من تاريخ أداء اليمين امام مجلس النواب، هذا من جهة ومن جهة اخرى، فقد تم انتخاب مجلس الرئاسة من خمسة أشخاص انتخبوا من بينهم في أول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس وفقاً للمادة (2) من اتفاق اعلان الجمهورية، خلافاً لأحكام المادة (84) من الدستور التي تنص على انتخاب مجلس الرئاسة رئيساً له (فقط) من بين أعضائه دون النص على انتخاب نائباً لرئيس مجلس الرئاسة في قوام تشكيل المجلس، وهو ما تم استخدامه في مواقف – غير معلنه- بقصد الابتزاز ضد نائب رئيس مجلس الرئاسة حينها بصورة تعمدت الاهانة والإساءة الى الرجل الذي وقع اتفاق اعلان الوحدة اليمنية.

تم تكوين مجلس النواب للجمهورية اليمنية من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الاعلى في الدولتين السابقتين بالإضافة الى (31) عضواً صدر بهم قرار من مجلس الرئاسة، وأنيطت بمجلس النواب الصلاحيات المحددة له في الدستور ما عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور، وذلك وفقاً للمادة (3) من اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية بالمخالفة لأحكام المادة (41) من الدستور التي نصت على تكوين مجلس النواب من أعضاء ينتخبون بطريقة الاقتراع السري العام الحر المباشر المتساوي، ويمارس المجلس كافة الصلاحيات المحددة في الدستور دون استثناء بما في ذلك انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور. وفي حالة خلو مقعد أي عضو من اعضاء مجلس النواب لأي سبب كان فقد نصت المادة (3) من اعلان اتفاق الجمهورية بأن يتم ملئه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة، خلافاً لأحكام المادة (61) من الدستور التي نصت على انتخاب خلف عن العضو الذي خلا مقعده في مجلس النواب إذا كانت المدة المتبقية للمجلس لا تقل عن سنة.

وقد نصت المواد (8،9،10) من اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية على نفاذ أحكام دستور دولة الوحدة خلال المرحلة الانتقالية فقط اعتباراً من تاريخ المصادقة عليه من قبل كل من مجلسي الشورى والشعب، واعتبار المصادقة عليه مُلغية لدستوري الدولتين السابقتين. وذلك خلافاً للمبادئ والقواعد الدستورية التي تقرر نفاذ أحكام الدستور من تاريخ إقراره في استفتاء شعبي عام. كما أن الدستور يوضع لمرحلة تاريخية غير محددة المدة وليس لفترة انتقالية مدتها سنتان ونصف.

وقد انقضت الفترة الانتقالية في 22 ديسمبر 1992م دون أن يعقبها اصدار دستور جديد – حسب اتفاقية الوحدة – لانهاء فترة العمل بدستور الوحدة او على اقل تقدير تعديل دستور الوحدة لانهاء القصور والسلبيات وسد النواقص التشريعية الموجودة فيه التي برزت خلال الفترة الانتقالية. كما انقضت الفترة الانتقالية دون ان يتم استكمال توحيد البناء المؤسسي لدولة الوحدة وعلى سبيل المثال الحصر المؤسسة العسكرية والامنية (الجيش



والامن) ومؤسسة الطيران المدني والملاحة البحرية والإنشاءات الصناعية والإنتاجية وشركات القطاع العام... الخ.

كما ان الانتخابات البرلمانية التي جرت بعد انتهاء الفترة الانتقالية بانتخاب مجلس نواب عام 1993م انتخب بدوره مجلس رئاسة للجمهورية تمت في غياب الدستور وبطريقة اخلت بالتوازن في الشراكة القائمة لدولة الوحدة.

إن هذه الأخطاء والنواقص والسلبيات الموجودة في اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية، ودستور دولة الوحدة، والتعارض فيما بينهما، والانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت بعد انتهاء العمل بالدستور لم تكن عفوية، بل كان مخطط لها وتعبر عن نية مبيتة في الانقلاب على الوحدة من طرف (الجمهورية العربية اليمنية)، إذ كان لها تأثيراً سلبياً بالغاً على مسار الوحدة منذ بداية اعلانها، مما ساعد على تحويل المشروع الوحدوي من شراكة سلمية نديه متساوية ومتوازنة قامت بالتراضي والاتفاق بين دولتين ونظامين سياسيين مختلفين الى ضم وإلحاق لإحدى الدولتين بالأخرى، والهيمنة الكاملة عليها وعلى كامل مقدرات ومقومات الدولة، والشعب والارض بما فيها من ثروات والسلطة، وهو ما توج في 1994/7/7م باحتلال جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية بعد إعلان الحرب عليها واجتياحها بالقوة المسلحة من قبل الجمهورية العربية اليمنية، مما يعني ذلك صراحةً إلغاء اتفاق اعلان الوحدة ودستورها، وإحلال دستور آخر بديلاً عنه تم الاستفتاء عليه بعد ثلاثة اشهر من احتلال الجنوب وبالتحديد في 1994/10/1م وكان المسمار الاخير في نعش الوحدة. (وكان حزب التجمع اليمني للإصلاح في مقدمة الداعين للاستفتاء بنعم على هذا الدستور اذ كان شريكا في الحرب على الجنوب وفي السلطة التي اعقبتها).

إن كل هذه الاسباب السابق ذكرها كافية لتقويض مشروعية ما جرى الحديث عنه من وحدة قائمة على اسس دستورية وقانونية سليمة، كما أن غياب ما كان ينبغي النص عليه من أحكام تنظيمية شاملة ومتكاملة و لفترة انتقالية كافية وتتضمن معالجات لحالات الخلاف بين طرفي الاتفاق، كان هو السبب المنطقي لممارسات الاغتيالات خلال الفترة الانتقالية ضد ابناء الجنوب من كادر مدني وعسكري ممن حملوا أمتعتهم واستجابوا لنداء وحدة اعتقدوا انها اقيمت على بنیان صلب ومتمين، ولكن تبين لهم وفي اقل من اربع سنوات أنهم كانوا فريسة شريك لا يتمتع بمصداقية ووفاء بالعهود والعقود، وكانت حرب 1994م تتويجا لحلقات التآمر على الجنوب وشعبه وثرواته وكامل مقدراته. ولم تفلح وثيقة العهد والاتفاق التي تم التوقيع عليها بين الشريكين في الاردن الشقيق لايقاف مخطط الحرب على الجنوب، كما لم تلتزم سلطة الحرب بقراري مجلس الامن الدولي رقمي 924 و931 ولا بقرارات مؤتمر ابها لدول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا بايقاف الحرب على الجنوب.

بالإضافة الى عدم وفاء سلطة ما بعد الحرب بالتعهدات التي قطعها رئيس الحكومة د/ محمد سعيد العطار للأمم المتحدة بحل الخلافات بالتفاوض والتفاهم مع الجنوب.

ان الحديث عن الممارسات والانتهاكات بكافة اشكالها وانواعها التي تعرض لها الجنوب وشعبه وارضه وثرواته ومؤسسته وكوادره بعد الحرب واجتياح الجنوب في 1994/7/7م لا يعني بالمطلق ان القضية الجنوبية قضية حقوقية وأنها ليست قضية سياسية، والتنازل للحقوق لا يدعو ان يكون مؤشر استدلالى لطبيعة القضية الجنوبية في محتواها السياسي الصرف، فالحقوق التي جرى انتهاكها تحولت الى ممارسات جماعية ممنهجة ضد فئة محددة هي الجنوب ارضا وانسانا وهوية.



المحتوى الثقافي الاجتماعي للقضية الجنوبية:

طمس هوية وثقافة الجنوب

يقول عباس محمود العقاد "إذا أردت أن تدمر أمة فأبدأ أولاً بثقافتها". ولما كانت سلطة صنعاء تعرف جيداً أن الجنوب هوية وثقافة وكيان سياسي وقانوني، تاريخي وجغرافي، ضارب أعماقه في جذور التاريخ. عملت السلطة، على السعي جاهدة لكل ما من شأنه طمس الهوية الثقافية للجنوب وتاريخه السياسي، لمصلحة المنتصر بمفهوم أن الجنوب مجرد فرع للشمال، بل تحويل التاريخ السياسي والثقافي والتراث الكفاحي الجنوبي إلى فيد صيغ وفقاً لثقافة المنتصر في إطار من التضييل لخلق هوية وطنية جديدة زائفة يكون فيها الولاء للنظام في صنعاء.

يؤكد الباحث أ. قادري أحمد حيدر أن قوى الحرب : (حرمت شعب الجنوب من ثروته الوطنية وتجويعه وإفقاره بعد تحويل ثروته الوطنية والاجتماعية والتاريخية إلى غنيمة حرب، وفيد، للمتنفذين العسكريين والقبليين، و الجهاديين الإسلامويين، وكان أكثرها قسوة ومرارة على العقل والقلب والوجدان، تدمير وإهانة تراثه الثقافي و الاجتماعي و الوطني، وتحقير رموزه السياسية والوطنية التاريخية، و إزالة معالمه الثقافية، و الاجتماعية و الوطنية المجسدة لشخصيتهم ولمعنى وجودهم الاجتماعي و الوطني، في عملية تدمير وتخريب واسعين، وبصورة ممنهجة ومنظمة من تدمير للذات الوطنية و الاجتماعية الجنوبية لم يعرفها أبناء الجنوب حتى في ظل الإستعمار).

إن القراءه المتأنية لهذه الفقرة، تعكس بمصادقية حقائق معاناة الجنوب أرضاً وإنساناً. والشواهد كثيرة في المحتوى الثقافي و الاجتماعي، و بشكل خاص في التهميش المعنوي الذي تبرز مظاهره من خلال تغيير حوالي (955) من الأسماء و الرموز الجنوبية للشوارع والمدارس، و المستشفيات، وقناة عدن التلفزيونية و كذلك سحب معظم الكتب و المراجع والمصادر الخاصة بالجنوب و إتلافها، بل إحراقها بما فيها كتب الأحصاء السنوي و الجريدة الرسمية للفترة ما قبل عام 1994م، مما يؤكد السياسات الممنهجة لمحو الجنوب وكل ماله صلة بالتاريخ و الهوية و المكان و الإنسان في الجنوب.

(عدن) و الذي كان يتغزل نظام صنعاء بها، ومنحها من الألقاب ماشاء له (العاصمة التجارية والإقتصادية)،(ثغر اليمن الباسم)، (العاصمة الشتوية) في محاولة لتأجيج العواطف من منطلق (رحلة الشتاء و الصيف) فهي المدينة الأمنة، المدينة التي ظلت لأكثر من قرن، مدينة متطورة مدينة منفتحة، عاشت فيها مختلف الأديان و المذاهب و الطوائف بسلام ومحبة، هويتها مدنية وإنسانية وعالمية، مدينة مفتوحة على الداخل والخارج، كما كانت هوية حضرموت ذات الحضاره الموعلة في التاريخ لألاف من السنين، إستطاع الأجداد الحضارم نشر الإسلام في شرق و غرب آسيا، حيث أسلم على أيديهم أكثر من نصف مليار مسلم، في إطار من الوسطية ونبذ العنف و الإرهاب الديني، ولم يكفروا أحداً .. في الوقت الذي حولت السلطة في الشمال، أرض الجنوب إلى مزرعه للتطرف والإرهاب، وبت الدعاية المغرضة المسيئة ضد شعب الجنوب ممارسة الإرهاب الديني والفكري، و إنتشرت في غضون أقل من سنتين بعد حرب 1994م ظواهر إجتماعية سلبية وسيئة تم تعميمها في الجنوب تتركز في:-

1. ظاهرة عدم الإحتكام للنظام والقانون.
2. الظلم والتعسف الاجتماعي.
3. ظاهرة ثقافة العيب وظلم المرأه وإلغاء مكتسباتها المحققة إستناداً إلى الدستور، والقوانين الصادرة في ظل ج.ي.د.ش.
4. ظاهرة الرشوة والإختلاس للمال العام.



5. ظاهره التسول.
6. ظاهرة حمل السلاح والتعصب القبلي والثأر والتقطع.
7. ظاهرة تعاطي القات طوال الأسبوع وتوسع نطاق تناوله وتداوله، حتى أصبحت المدن الجنوبية أسواقاً فقدت مظهرها كمدن حضرية.

طمس الهوية: في ظل نشوة الانتصار، تم تغيير أسماء الكثير من المدارس، وتم تسميتها ب(7 يوليو)، كما تم تغيير النمط المعماري الجنوبي، ليحل محله النمط المعماري الشمالي، وبرزت (القمريات) كرمز من رموز هوية سلطة المنتصر، كما تم تدمير الساحات العامة ونصبها التذكارية وماتحملة من مضامين النضال وتضحيات الجنوبيين كساحة الشهداء بالتواهي- ضريح الجندي المجهول - وكذا نصب ساحة العروض بخورمكسر (حالياً هي ساحة الحرية والإستقلال).

بوابة (سجن عدن) كانت تقف شاهدة على مساحة هي وحدة سكنية، جرى تدمير هذه البوابة وتسليم المساحة لمتنفيذ حولها إلى (محلات خياطة، تنجيد وكوافير. إلخ) كما تم نهب العديد من الآثار والوثائق والمستندات من المتاحف الجنوبية وتم نقلها إلى صنعاء كما جرى تهريب كل مقتنيات المتحف الوطني (قصر السلطان) بل حول متحف الثورة في ردفان إلى (مخبز) وتم تغيير بوابة المتحف العسكري بمدينة كريتر، وزيفت فيه العديد من الحقائق التاريخية كما تعرض قصر السلطان بمحافظة لحج الى تدمير وتشويه لحق كل ممتلكاته.

طال طمس الهوية بعضاً من المساجد التاريخية في الشيخ عثمان، وكريتر، يعود البعض منها إلى زمن الخلفاء الراشدين منها مسجد (أبان) حيث تم تدمير وسرقة محتوياته و إعادة بنائه على نمط المساجد الشمالية ولم يسلم (تلفزيون عدن) و هو الذي يعد من أقدم القنوات الفضائية في الجزيرة حيث تأسس 1962م، و إمعاناً في الإذلال تم تغيير الإسم إلى قناة (اليمانية) تأكيد لفرض هوية المنتصر!. وبحسب اعتراف مدير عام قناة عدن فانه تم نقل أكثر من اربعة الاف شريط الى قناة اليمن وتبث اليوم من قنوات خاصة.

كما تم نهب العديد من المخطوطات و القطع الأثرية، و العبث بعشرات المواقع التاريخية، بالإضافة إلى نهب تاريخ و أرشيف دولة الجنوب و المصادر لكافة الوثائق التاريخية المختلفة المحفوظة في المكتبات الوطنية و المتاحف و مراكز البحوث و الدراسات بالكلليات الجامعية، إلى جانب السطو على السجل المدني و الوثائق البلدية التي تعتبر مرجعاً ومصدراً هاماً من مصادر تاريخ الجنوب و الإنسان لم يسع الإستعمار البريطاني إلى تدميره أو تهريبه أو إتلافه وتتميز مدينة (عدن) بأنها شهدت أول إنتخابات بلدية و تشريعية إبان الإحتلال البريطاني، ويقف المجلس التشريعي شاهداً على هذه الحقبة التاريخية شارك في هذه الإنتخابات سكان(عدن) بمختلف أجناسهم، ودياناتهم .. واليوم يحيط بهذا المبنى التاريخي، العمارات الشاهقة لتطمس هذا المعلم الهام، ويحدث كل هذا في ظل تجاوز للتخطيط الحضري لمدينة (عدن) إلى جانب الإهمال المتعمد لصهاريج (عدن) في ظل غياب الدولة سعى بعض الأهالي الاستيلاء على هذه المعالم التاريخية الأثرية وبناء المساكن في باطن هذه الصهاريج والمعبد اليهودي ومعبد الفرس ومعبد الهندوس والاعتداء على الكنائس والأنكأ من ذلك ان مدينة عدن الحضارية التاريخية احتاجت بعد قرون من المدنية والحضارة الى تعيين شيخ لمشائخ عدن.

كارثة التعليم وتشويه المناهج: -

لقد تدهور المستوى التعليمي للسكان في الجنوب، ويلاحظ ذلك من خلال البيانات الرسمية طبقاً لمسح ميزانية الأسرة، متعددة الأغراض المنفذ عام 2006م، الملحق رقم(2) الجدول رقم (17) (ص45-49) توضح بجلاء حجم هذا التدهور الذي شمل كل المستويات التعليمية بدءاً من الروضة حتى الجامعة.



وإذا سلمنا بأن المناهج التعليمية تشكل المحتوى الأساسي لعملية التعليم والتعلم، وأن أي نظام تعليمي تربوي، أول ما يولي من إهتمام، تكون مناهجه التعليمية مرتكزاته الأساسية.

يقف المرء متألماً إذا ما عقد مقارنةً بين الأمس واليوم ليقبس من خلالها مستوى الاهتمام بالتعليم في جنوب اليمن قبل التسعين وبعده، ويصل بعدها إلى حقيقة صادمة مفادها أن المدنية لم تنتقل من عدن إلى صنعاء بل العكس ما حصل فالشمال هو من أصاب الجنوب بعدوى القبيلة التي لم ترحم حتى مفاصله التعليمية.

فالتعليم نهضة أمة وسيادة وطن والعجلة الدافعة نحو تطور الشعوب ورفاهها والنظام السابق نجح بضرب الجنوب في مقتل من خلال استراتيجية التجهيل الممنهجة التي أصابت شباب الجنوب لينتج جيلاً ضعيفاً مقارنةً بجيل ما قبل الوحدة. أما جيل ما قبل الوحدة فقد حظي بكثير من الامتيازات آنذاك تهتم كثيراً بالطالب مادياً واقتصادياً ما ينعكس على استقرار الطالب النفسي، فتأمين المناهج المجانية والدخل الشهري والمواصلات ومقاعد الدراسة كان كفيلاً بخلق استقرار نفسي يدفع الطالب صوب مزيد من التحصيل العلمي. أما النظام الدراسي وآلية الانتقال من سنة دراسية إلى أخرى فقد كانت محكمة للغاية ولم يسودها الهرج والمرج كما هو حاصل اليوم، والصف السادس كان مرحلة مهمة ووزارية، واللغة الانجليزية جزء هام من التعليم الابتدائي ومحور هام في تنشئة عقلية الطالب، أما اليوم فهي مجرد كتاب يمنح في الصف السابع لمجرد إسقاط الواجب. وفور تخرج الطالب الجنوبي سابقاً لم يكن يحتاج لوساطة قوية أو مبلغ محترم كي يحظى بمنحة دراسية إلى أي دولة أجنبية، فتفوقه يكفي ليكفل له ذلك وكانت الدولة تحترم مسؤولياتها تجاه رعاياها في الخارج بعكس ما يعانیه الطلاب اليوم من الجوع والبرد خارج البلاد.

وحتى وان لم يحظى الطالب بمنحة خارجية فهناك العديد من الكليات الداخلية يمكنه أن يتلقى تعليمه فيها بقوة ويتخرج منها إنسان مؤهل ليقدم نفسه ومجتمعه، وبالإضافة إلى التعليم الجامعي القوي هناك تأهيل مهني وتدريب فني يهتم بمن لم يكمل تعليمه الأساسي والثانوي، بل قد يوفق هؤلاء الطلاب بمنح خارجية في تخصصاتهم المهنية أغلبها كان إلى كوبا والمانيا الديمقراطية سابقاً.

إذن فقد عاش الجنوب في ظل نظام تعليمي قوي ومحكم يدعم الطالب ليبنى الوطن، أما اليوم فنحن نرثي الماضي الجميل لما نشهده من واقع مؤلم حول عدن ومدن الجنوب إلى مدن بيوتها من الجهل وأسوارها من الغش وشبابها يحمل شهادة دون علم، فمجرد التفكير بالتعليم وعقد مقارنة موضوعية بين الحاضر والماضي يجعلنا نصاب بالضغط ويتسبب بأزمة قلبية وليس المطالبة فقط بالانفصال فحسب. لقد كان الجميع يأمل أن تجلب الوحدة الرخاء والقوة إلا أنها منحنتنا الجهل والفقر والمرض، وأصبح من الصعب أن نتعلم بل أن نعيش. وصارت المقارنة بين الأمس واليوم إحدى الأسباب الرئيسية إلى جانب التدخين للإصابة بأمراض القلب والسرطان. (انظر الملحق رقم 2).

أن سياسة المنتصر فرضت مفرداتها ومصطلحاتها على الكتاب المدرسي حيث كرست المناهج التعليمية إلغاء وإقصاء الآخر (الجنوب) في الكتاب المدرسي لمرحلة التعليم الأساسي والثانوي في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

فكتاب التربية الوطنية للصف الثامن يكرس العديد من المفاهيم تدرج تحت مسمى طمس الهوية والثقافة، بل فرض سياسة القوة (ص16) من هذا الكتاب المدرسي يتناول دحر الانفصال وحماية الوحدة: (يعتبر 7 يوليو من الأيام الخالدة حيث تمكن الشعب اليمني وقيادته الوحودية وقوات الشرعية من القضاء على مؤامرة الانفصال التي سعت إلى تمزيق اليمن من جديد) وكان الوحدة كانت أصلاً محققة وموجودة على أرض الواقع.



وفي مكان آخر تشير المادة إلى: (لكن تضحيات الشعب وتلاحمه مع القيادة وقوات الشرعية أدى إلى الحفاظ على وحدتنا الغالية وحمايتها).

هذه التعبئة في الكتاب المدرسي تشر عن لفتاوى التكفيرية المستمرة في حق الجنوبيين فالوحدة من الثوابت الدينية والوطنية.

في الوحدة الثالثة من نفس الكتاب (ص38-43) اليمن الهوية. إستند الدرس إلى المادة الأولى من الدستور (الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولايجوز التنازل عن أي جزء منها. إلخ)؟!

هذا النص في ظل أوضاع التعبئة الخاطئة، تأكيد على أن هذه الوحدة بالقوة وحدة لا تتجزأ ولايمكن التنازل عن هذا الجزء الجنوب.

✽منجزات الثورة في المجال السياسي توضح القضاء على الحكم الإمامي، جلاء الإستعمار البريطاني، بناء الجيش الوطني القوي، إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، تطبيق الديمقراطية والتعددية السياسية، دحر الانفصال وحماية الوحدة!

-العنف ضد المرأة:

ظاهرة العنف المنظور والغير منظور ضد المرأة وبشكل خاص العنف الأسري لم يعرفها المجتمع في الجنوب، تبرز كواحدة من الظواهر الإجتماعية، إلى جانب الزواج المبكر، ظاهره التسرب من التعليم في المرحلة الأساسية، والثانوية العامة (ملحق رقم 3).

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم(193) لعام1995م. تم خصخصة القطاع الصناعي ومؤسسات القطاع العام تحت مبررات إنها مرافق صناعية متعثرة ومتوقفة عن الإنتاج من ضمنها تعاونية المرأة للخياطة والتي تأسست عام 1972م من خلال تشجيع الإتحاد العام لنساء اليمن، بتأسيس هذه التعاونية، تركز نشاطها في خياطة الملابس المدرسية، ملابس رياض الأطفال وملابس متنوعة.

أفرزت الخصخصة النتائج التالية تحملت المرأة الجنوبية تبعاتها وهي:

1. إستفحال ظاهره الفقر بشكل كبير في المحافظات الجنوبية والشرقية.
2. الغاء الخدمات الإجتماعية التي تحصلت عليها المرأة العاملة الجنوبية من حيث الرعاية الصحية، تقديم المساعدة عند السفر والزواج، تقديم المساعدة المادية عند الولادة والوفاة.
3. إرتفاع عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر.
4. إرتفاع حالات التقاعد المبكر بين أوساط النساء العاملات.
5. فتح إجازة مفتوحة محدودة الأجر تدفع كل 3 أشهر للعاملات والعاملين في المرافق والمؤسسات للقطاع العام والصناعي شكل كل ذلك بطالة جماعية.

لقد كان للضمانات المقدمة للمرأة العاملة في الجنوب أن ساعدها في فرص العمل الممنوحة، أذ بلغ عددها في القطاع الصناعي (27,662) عاملة ما نسبته 21,8% من إجمالي القوى العاملة في الجنوب. واحتلت محافظة عدن، أعلى نسبة في توظيف النساء، حيث بلغت نسبتهن 25,4% من إجمالي العاملين في المحافظة، وفي القطاع الحكومي بلغت نسبة مشاركتها 65,4%. وانخفضت هذه النسبة لتصل عام 1996م إلى 18,4%، وتصل نسبتها كقوة عاملة فائضة إلى أكثر من 13,4%.



الفنون والإبداع الإنساني:

فرض نظام صنعاء ثقافة استهدفت التراث الشعبي و الثقافة الجنوبية الجامعه التي تدل على تماسك المجتمع المحلي و الألفة بين الناس و التجانس و التوازن المجتمعي الجنوبي وهويته المدنية, فسعى سعياً حثيثاً للقضاء عليها مقابل إذكائه لثقافة العنف والتطرف والتعصب و الإستنثار و الإستحواذ ما أحدث جدباً في الإنتاج الأدبي و الفني و الغنائي فلم يسلم الأدب و الشعر و القصة و الرواية التي دخلت طرفاً واضحاً لتكشف أزمة الروح و الوعي الوطني تجاه الوحدة بعد قيامها وتحديداً بعد حرب 1994م وظهور نتائجها المأساوية و الكارثية, ويمكن في هذا الصدد العودة إلى الكثير من قصائد الشعر الشعبي و الزوامل حتى النكته أصبحت أحد أدوات التعبير الناقد للواقع السياسي القائم.

ولقد تعرضت المؤسسات الإعلامية والثقافية والإبداعية إلى التهميش، وفرضت سلطة صنعاء على المشاهد والمستمع والقارئ الجنوبي ثقافة المنتصر، وكرست منهج العنصرية والقبيلة.

لقد لعب إعلام السلطة دوراً تحريضياً وعمل على تعزيز ثقافة الكراهية ضد الجنوبيين مفرداً لهم العديد من التصنيفات (كالخونة، والإنفصاليين)، والترويج للفتاوى الدينية في قتل الجنوبيين وإستباحة الأرض.

صحيفة (الأيام) والتي تأسست عام (1958) وصدر أول عدد لها 30 يوليو 1958م وكانت الصحيفة التي أفردت في صفحاتها الأخبار عن نضال الشعب في الجنوب ضد المستعمر البريطاني، واختطت لنفسها ملامح حقبة تاريخية هامة. وإحتلت المرتبة الأولى بين الصحف الأهلية الأوسع انتشاراً لتصبح بحجم الجنوب (الوطن) تعرضت مثل شعب الجنوب إلى إرهاب الدولة، فكان 5 يناير 2010م تاريخ أسود في حياة الصحافة الجنوبية، دفعت صحيفة (الأيام) ثمن المبادئ والقيم والأخلاق المهنية ضريبة هائلة طالت الناشرين الفقيه هشام باشراحيل وتمام باشراحيل وأضراراً بالغة مادية ومعنوية ونؤكد ونشير الى ان ماتعرضت له صحيفة "الأيام" جرى في ظل خطاب يقول بالتعددية والديمقراطية وحرية الصحافة وليس في مرحلة الشمولية... للتفاصيل أنظر ملحق رقم (7) و(8)

لم تسلم الاندية الرياضية من الاستيلاء عليها من قبل المتنفذين لسلطة صنعاء، حيث سيطر وبسط هؤلاء على مقاليد الهيئات الادارية لهذه الاندية الرياضية والتي يعود تاريخ التأسيس لبعض منها الى اوائل القرن الماضي- نادي التنس العدني ونادي الهوكي -كل ذلك بهدف استغلال المال والقوة ولإذلال ابناء الجنوب ونشر الفساد وشراء الذمم وتحويل الأندية الرياضية الى ملكيات وإقطاعات خاصة.

تدمير البنية المؤسسية والبشرية للجنوب

القتل:

منذ إنتهاء الحرب بين الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) في 7 يوليو 1994، شهد ويشهد الجنوب تصعيداً غير مسبوق في انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني وتمييز عنصري ممنهج، والتي ترتكب من جانب القوات العسكرية والأمنية للنخبة السلطوية الشمالية والمليشيات المسلحة التابعة لنظام صنعاء المنتصرة في حرب 1994.

حيث واصلت القوات العسكرية والأمنية للنخبة السلطوية الشمالية والمليشيات المسلحة التابعة لها من المتنفذين وأمرء الحرب في فترة ما بعد (توقف العمليات العسكرية) في 7 يوليو 1994 بإستهداف المدنيين الجنوبيين فيما



كان يعرف بـ اليمن الجنوبي، وإرتكبت إنتهاكات في مبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني. وتشمل تلك الإنتهاكات، أعمال القتل، وجرائم الاغتيال، والإنفجارات، والقصف للمدن والقرى الجنوبية، وتدمير البنية التحتية، وفرض الحصار والعقاب الجماعي على المدنيين الجنوبيين.

ويغطي هذا المحتوى الفترة من 7 يوليو 1994م حتى 11 مارس 2013م. ووُثِّقَ 1237 جريمة قتل وإغتيال سياسي، بينهم 122 طفلاً، و55 امرأة، و19 كهل.

وقدشجع صمت المجتمع الدولي نظام الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) على ارتكاب مزيد من الانتهاكات والجرائم ضد المدنيين الجنوبيين، وبدأ هذا واضحاً من خلال استهتاره بأرواح المدنيين الجنوبيين الأبرياء، وخاصة النساء والأطفال منهم، أثناء اقترافه لجرائم القتل. وقد تصاعدت وتيرة الانتهاكات، خاصة منذ بدء الحراك السلمي الجنوبي في 7 يوليو 2007م المطالب بالإستقلال وأستعادة دولة الجنوب، التي كانت قائمة حتى قيام الوحدة اليمنية بين الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) في عام 1990م. قوائم القتلى في الملحق رقم (1).

وهذه القوائم لاتضم اخر الضحايا الذين سقطوا وقت كتابة المحتوى للقضية الجنوبية مثل الشاب أحمد محمود درويش، 16 عاماً، والذي قتل بطلقات الامن المركزي في الطويلة في عدن والشابان حسن جعفر امان، 19 عاماً، وخالد محمد الخطيب، 19 عاماً الذان قتلا بدم بارد في صنعاء ودهست جثة الأخير بسيارة القتل أثناء فرارهم.

الأقصاء:

الاقصاء والتهميش من الوظيفة العامة للجنوبيين ملمح واضح في مجالات الخدمة العامة وهذا يتنافى مع المواثيق الدولية التي تنص على ان العمل حق انساني والممارسات التمييزية العنصرية تجاه الجنوبيين تبرز في الأمثلة التالية:

وزارة التخطيط:

منذ العام 1997م ووزارة التخطيط والتنمية سابقاً -حالياً وزارة التخطيط والتعاون الدولي- تخلوا من الكوادر الجنوبية في مواقع صنع واتخاذ القرار في الوزارة فلا توجد كوادر جنوبية في تشكيلات الوزارة او في منصب وكيل وزارة او وكيل مساعد في الوزارة فهناك على الدوام نائب وزير وخمسة وكلاء وزارة ووكيلان مساعدان كلهم من المحافظات الشمالية.

لايوجد أي كادر جنوبي على رأس أحد المشاريع أو الصناديق التابعة للوزارة اما الذين يشغلون هذه المناصب فهم:

1. على جبل، وكيل وزارة، رئيس المكتب الفني والمسؤول عن عدد من المشاريع والصناديق ومكتب تنسيق المعونات.
2. محمد المسوري، صناديق دول الخليج.
3. م.العزي المنسوب، مشروع البنك الإسلامي.
4. نبيله الجرافي، منظمات المجتمع المدني.
5. خالد الذبحاني، البنك الدولي والامن الغذائي + مشاريع الاتحاد الأوروبي والإيفاد وبرامج الفاو والزراعة والمعونات السلعية الامريكية والفرنسية (ويسمى تندراً كمبيوتر الوزارة).
6. د.محمد الحاوري، رئيس لعدة وحدات إقتصادية والمسؤول الأول عن برنامج المعونات والمنح وتعهدات المانحين.



عدد من هؤلاء المذكورين هم رؤساء الصناديق والمشاريع أعضاء في مجالس الإدارات والبنوك والمشاريع الأخرى في الحكومة اليمنية وكذلك أعضاء في مجالس إدارة في الصناديق الدولية والإقليمية والبرامج الاقتصادية التي تعقد خارج اليمن. إضافة الى لجنة شؤون الموظفين ولجنة شؤون التدريب ولجنة المناقصات.

ويسود شعور عام لدى الكوادر الجنوبية ذات الكفاءة والخبرة في العلاقات الإقليمية والدولية دولي في الوزارة انهم مواطنين من الدرجة العاشرة ويعاملون بالشك في كل خطواتهم وبان قيادة الوزارة لا تريد ان يعرفوا الأرقام والمشاريع المتفق بشأنها مع الدول والعالم الخارجي حتى لا يفتضح أين تخصص ومت تخصص وللمن تخصص.

القضاء (وزارة العدل) :

إن الكوادر الجنوبية في القضاء والنيابة والعدل يواجهون التمييز والعنصرية من حيث التعيين والتسويات وكل ماله علاقة بالوظيفة العامة استناداً الى الكفاءة والخبرة والمستوى التعليمي ففي المعهد العالي للقضاء على سبيل المثال نسبة المقبولين من ابناء المحافظات الجنوبية ضئيل جداً منذ قيام الوحدة ولا تتعدى 10.2 % , الأمر الذي يتطلب ضرورة تعديل سياسة القبول في المعهد العالي للقضاء و اعطاء مقاعد كافية لأبناء المحافظات الجنوبية و فرص حقيقية في المعهد العالي للقضاء ويتحتم على لجنة القبول في المعهد العالي للقضاء ان تنزل الى محافظة عدن و بقية المحافظات الجنوبية للمفاضلة و اعطاء فرصة أكبر لأبناء هذه المحافظات حيث لا يعقل أن تظل هذه السياسة الاقصائية لأبناء المحافظات الجنوبية في القبول في السلطة القضائية و على سبيل المثال في الدفعة العشرين ثلاثة فقط من ابناء المحافظات الجنوبية في حين منحت احد المديريات في المحافظات الشمالية سبعة و عشرين مقعداً الأمر الذي يتوجب على المنتديات القضائية في المحافظات الجنوبية تبني هذا الأمر بقوة و إلزام السلطة القضائية بمراعاة ذلك والجدول ادناه يوضح هذا التمييز الفاضح بجلاء.

الدفعة	الاجمالي	ابناء المحافظات الجنوبية	النسبة %
التاسعة\عام 1990	65	18	27.6 %
العاشرة	35	4	11.4 %
الحادي عشر	54	5	9.2 %
الثاني عشر	80	2	2.5 %
الثالث عشر	25	2	8 %
الرابع عشر	23	1	4.3 %
الخامس عشر	82	8	9.7 %
السادس عشر	82	12	14.6 %
السابع عشر	76	4	5.4 %
الثامن عشر	92	18	19.5 %
التاسع عشر	86	10	11.6 %
العشرين	150	3	2 %
الاجمالي العام	850	87	10.2 %

وزارة الصحة:

يضم ديوان وزارة الصحة 1225 موظفاً منهم 26 جنوبي فقط ورفع الى مكتب رئيس الجمهورية من قبل مكتب وزير الصحة طلب بتغيير عدد من وذكر جنوبي واحد فقط..



تدير الوزارة 13 هيئة (مستشفى) ثلاث هيئات في الجنوب وهي المستشفى الجمهوري بعدن ومستشفى ابن سينا في حضرموت ومستشفى الرازي بأبين وبالمقارنة هنالك تسع هيئات في الشمال ثلاث منها في صنعاء. في هيكل قيادة الوزارة هنالك وزير وأربعة وكلاء شماليين ووكيلين جنوبيين.

وهناك 36 مديراً شمالي يقابلهم 3 مدراء جنوبيين أما إدارة الشؤون المالية والتي يرأسها عبد الكريم الولي (شمالي) فهناك 50 موظفاً جميعهم شماليين.

أما الملحقيات الصحية في سفارات اليمن بالخارج فهناك خمس ملحقيات واحدة فقط يرأسها جنوبي وهي الملحقة الصحية بالهند.

وزارة المالية:

في وزارة المالية الوزير شمالي ونائبة جنوبي بينما هنالك 16 وكيل وزارة شمالي مقابل واحد جنوبي ومدير المعهد المالي ونائبه شماليان وايضاً 22 مديراً شمالياً مقابل 4 جنوبيين.

أكاديمية الشرطة (وزارة الداخلية):

في تخصصات البكالوريوس، علوم قانون، دبلوم شريعته منذ العام 2000 كان توزيع الطلاب كما يلي:

الدفعه	عدد الطلاب	الجنوبيون	نسبة الجنوبيون الى الشماليين
34(2001)	240	34	14 %
35	220	22	10 %
36	187	22	11.7 %
37	330	30	9 %
38	450	40	8.8 %
39	700	75	10.7 %
40	500	100	20 %
41+42	1029	137	13 %
المجموع	3656	460	12.5 %

كلية الدراسات العليا (ماجستير علوم شرطة)

منذ انشاء المعهد العالي لضباط الشرطة في العام 1988م كان مجموع الخريجين 542 منهم 20 من الجنوب فقط وثلاثة سوريين.

في العام الدراسي الحالي 2012م-2013م عدد الطلاب 146 منهم 6 جنوبيون اي 4 % فقط.

بنهاية يوليو 2013م سيكون مجموع الخريجين من كلية الدراسات العليا: 688=146+542 منهم 26 جنوبي بنسبة 3% فقط.

البعثات:

هنالك 150 مبتعث لنيل درجة الدكتوراه منهم 5 من الجنوب فقط بنسبة 3%

هنالك 150 مبتعث لنيل درجة الماجستير منهم 10 من الجنوب فقط بنسبة 6%



المبعوثون الى الخارج في كليات الشرطة الخليجية 680 ضابطاً منهم 51 جنوبي فقط بنسبة 7.5%

الكلية البحرية:

في هذه الكلية 1113 طالب منهم 197 من الجنوب بنسبة 18% فقط.

الكلية الحربية (وزارة الدفاع):

اجمالي الخريجين من العام 1993 الى 2012 اي من الدفعه 30 الى 47 كان 7000 خريج منهم 400 جنوبي بنسبة 5.7%.

فعلى سبيل المثال الدفعه 30 للعام 1993 كان عدد الخريجين 250 منهم 11 جنوبي اي 4% وفي العام 2012م كان عدد الخريجين 422 منهم 35 طالب من الجنوب ومن المديریات الى ضمت الى محافظات الضالع ولحج باجمالي 8.2%.

كان اجمالي الضباط المنقولين من عدن الى الكلية الحربية كمدرسين ومدرسين 176 تبقى منهم في الكلية اليوم 33 ضابطاً.

اجمالي عدد الضباط العاملين في الكلية الحربية حالياً 179 ضابط منهم 30 ضابط جنوبي (عامل).

هناك دورات في الكلية العسكرية للضباط عددهم 700 ضابط من الجنوب 15 فقط بنسبة 2%.

وزارة الداخلية:

عدد الضباط حالياً 18900 ضابط منهم 3800 جنوبي فقط

في العام 1990 كان الضباط الجنوبيون 2800 مقارنة بـ 3500 ضابط شمالي، وبنهاية 2012م كان الجنوبيون حوالي 3000 بينما تضخم عدد الضباط الشماليون الى 18000.

خلال العامين 2011 الى 2012 تم تجنيد 26000 جميعهم من ابناء الشمال.

المتقاعدين الامنيين والعسكريين قسراً:

تجدون في الملاحق الملحق رقم(9) كشوفات المتقاعدين الامنيين في المحافظات الجنوبية وعددهم 12089 متقاعد وفي الملحق رقم 10 المتقاعدين العسكريين وتقسيمهم كالتالي:

لحج: 11838

ابيين: 11295

عدن: 10314

الضالع: 3639

شبوذة: 2173

حضر موت: 1896



المهرة: 117

المجموع: 41272

نهب ثروات ومقدرات الجنوب

الأراضي:

إن قضية الأراضي المنهوبة في الجنوب لا يمكن التطرق اليها في هذا الملحق بسبب طولها وتعقيداتها ولكننا نتحفظ في هذا التوقيت على الكشوفات الحاصرة لاسماء الناهيين وعقود التمليك في كافة محافظات الجنوب وسنتطرق الى هذا الموضوع بالتفصيل الممل في الأشهر القادمة.

وكمثال فقط نورد أن إجمالي الأراضي المنهوبة في محافظة عدن هي 60% من إجمالي مساحة المحافظة وحصرت في 205,442,200 مليون مترمربع = 4,669,251 لينة = 48,905 فدان = 20,544 هكتار

وكان الوزير صالح باصرة صاحب تقرير الأراضي الشهير في لقائه مع صحيفة الخليج أشار الى ان هنالك أكثر من 60 شخصاً "عندهم من مائة بقعة وما فوق ومن الف فدان وما فوق وهنالك فدادين في مناطق زراعية تعتبر الان مناطق تجارية يعني من الف الى 18 الف فدان الى 20 الف فدان." والفدان يساوي 4200 متر مربع.

كما أضاف: " ان الأراضي الزراعية في المحافظات ابين ولحج وحضرموت تم توزيعها على مسؤولين كبار بعد حرب 1994م".

سيقتصر هذا الباب على نموذج واحد يبين التلاعب الحاصل من الدولة لصالح المتنفذين ضد اصحاب الحق كنموذج لما يدور في الجنوب وارااضي الجنوب ... هذه القضية تتكرر بنفس السيناريو على المجموعات والافراد الجنوبيين حتى أصبح المتنفذين والدولة شركاء في الاحتيال على اصحاب الحق إذا كانوا من الجنوبيين.

نهب الأراضي... اراضي العزيبية أنموذجاً (جميع وثائق هذا النموذج في الملحق رقم 6).

يملك ابناء آل العزيبية وثائق قانونية تؤكد ملكيتهم للأراضي. العزيبية اطلعوا كل اللجان والمحافظين وحتى رئيس الجمهورية بالوثائق التي تؤكد حقهم في الارض. شكا العزيبية للمحافظ عبد الجليل في 97م بالاعتداءات المتكررة على املاكهم في خط عدن لحج. باع العزيبية بعض اراضيهم على مستثمرين واستنزفت مبالغاً باهضة للدفاع عن املاكهم , ورفض الجهات المعنية بتوثيقها. حيث تم البسط على مساحات من الارض بالقوة والاعتداء عليها وهي نفس الممارسات في مختلف انحاء الجنوب.

رئيس الجمهورية وجه المحافظ في 95م بإعادة اراضي العزيبية بعد التأكد من وثائق الملكية.

وبناء على ذلك اقر الاجتماع المنعقد بتاريخ 97/3/24م والذي ضم المسؤولين في محافظة لحج ابان المحافظ عبد الله بامطرف ملكية العزيبية للارض وتضمن القرار اخذ 230 متر من جانبي الطريق وما تبقى عمقا شرقا وغربا من مفرق الوهط شمالا وحتى رباط ابن علوان جنوبا للعزيبية اعترض العزيبية على مقدار المساحة التي اقرت اللجنة اخذها بمقدار 230 متر من كل جانب. لان هذه المساحة تشكل اهم المواقع بالنسبة للارض وكان الخلاف بين العزيبية وأراضي وعقارات الدولة حول الاراضي الواقعة على جانبي الخط العام لحج - عدن. اعترفت اراضي وعقارات الدولة بأراضي العزيبية الا انها طالبت استبدال وثائق العزيبية بوثائق من اراضي وعقارات الدولة وهو مارفضه العزيبية وطالبوا بأسقاط وتنزيل ماتم صرفه على خلفية وثائقهم.



تظلم العزيبية من القرار متقدمين بالتماس للمحافظ منصور عبد الجليل. المحافظ منصور عبد الجليل شكل لجنة من كافة الجهات اقرت بقرار الصلح بين العزيبية و اراضي الدولة اصدرت اللجنة تقريرها تضمن حل كافة الاشكاليات ,كما وقعت اللجنة على الخريطة التي وضحت فيها الاراضي المخصصة لعقارات الدولة و الاراضي الخاصة بالمستثمرين و الارض التي بقيت للعزيبية لكن رغم مشاركة جميع الجهات في اللجنة الا انه لم تنفذ توجيهات اللجنة. و رئاسة مصلحة الاراضي تنصلت عما وقعه المدير في لحج عضو اللجنة.

رأي النيابة توافق مع رأي عقارات الدولة بأن الوثائق التي لدى العزيبية تحكي حدودا واسعة ليست مزروعة و غالبيتها ارض بور قد تصحرت.

تم الاتفاق على ان تقوم لجنة لفصل اراضي العزيبية عن اراضي المستثمرين و عن اراضي الدولة بناء على خريطة... الاوقاف في لحج بسطت و تصرفت على اراضي واسعة باسم رباط ابن علوان. و اصبحت الاوقاف تمتلك ارض بوثيقة العزيبية.

في 1999م كانت هناك لجنة لحل الخلاف بين العزيبية و الدولة بشأن ملكية الاراضي في بئر ناصر و بئر عوض و الرباط برئاسة وزير الادارة المحلية صادق امين ابو رأس.

صدر تعميم من المحافظ في 97م بوقف التصرف في الأراضى المتنازع عليها بين العزيبية و الاراضي. فأصبح الخلاف بين العزيبية و الدولة و المستثمرين

في 99م قام الشيخ الشايف برفع دعوى نيابة عن المنتفعين الذين صدرت عقود سابقة من قبل اراضي و عقارات الدولة و ذلك ضد عقارات الدولة و العزيبية و المحافظة.

في 2002م كان قرار المحكمة استبعاد العزيبية من القضية و حكم المحكمة جاء لصالح عقارات الدولة و ضد العزيبية، لكن حكم المحكمة العليا اعاد المراكز القانونية للطرفين العزيبية و عقارات الدولة الى سابق عهدها.

فتوى وزارة العدل في 2004م دحضت ادعاء هيئة الاراضي بأن حكم المحكمة جاء لصالحها

في 2005م وجه الرئيس بتشكيل لجنة برئاسة وزير الادارة المحلية صادق أمين ابو رأس بسرعة حل قضية ارض العزيبية. و توصلت اللجنة ان تكون المعالجة و الانطلاق في إطار قرار الصلح الصادر في 98/10/25م.

في 2006م قال مدير مكتب مصلحة الاراضي م/لحج أنه: ما يزال يعاني من عدم الوضوح في قضية الارض المتنازع عليها بين العزيبية و الدولة و المستثمرين بسبب عدم توفر خارطة مسقطة لمواقع النزاع بالإضافة الى قيام المكتب بتجديد عقود الايجار للمواقع و استلامه مبالغ حق الانتفاع.

في 2008م اكدت لجنة برلمانية ملكية العزيبية للأرض و اوصت بتنفيذ قرار الصلح بتاريخ 98/10/25م المبرم بين اراضي الدولة و العزيبية و لاتزال القضية منظورة و لم تحسم.

التبديد و العبث بالثروة السمكية:

أن العبث بمقدرات الثروة السمكية اكبر بكثير مماورد في التقارير الرسمية و منذ شهر ديسمبر الماضي يعكف فريق متخصص على اعداد دراسة كامل للنهب الممنهج لهذه الثروة في سواحل الجنوب و سيتم تقديم هذه الدراسة الى فريق القضية الجنوبية بنهاية شهر يوليو المقبل.



من اجل اعطاء صورة جزئية عن حجم التبيد والعبث بالثروة السمكية نورد ملخص تقرير لجنة الزراعة والاسماك والموارد المائية الصادر بتاريخ 10 رجب 1424 هـ الموافق 7 سبتمبر 2003م. المقدم الى مجلس النواب بناءً على قراره في جلسته المنعقدة بتاريخ 2003/6/30م بتكليف لجنة الزراعة والاسماك والموارد المائية القيام بتقصي الحقائق بشأن ما تتعرض له الثروة السمكية من عبث واحداث اضرار بالبيئة البحرية والتمثل برمي الاسماك الميتة ومخلفات تحضير الاسماك وما تقوم به بعض البواخر من ارتكاب مخالفات يومية اثناء نشاطها الاصطيادي وتقديم تقرير بشأن ذلك الى المجلس. (راجع الملحق رقم 4) وقد اورد التقرير مايلي:

اولا: اهم المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب الشركات التجارية العاملة في البحر العربي تحت اشراف مكتب الثروة السمكية بمحافظة عدن والتي تم الوقوف عليها من قبل اللجنة وذلك على النحو التالي:

الشركة الصينية الوطنية للصيد البحري وصاحبها صالح علي محسن:

بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال الفترة من يناير وحتى مايو 2003م (53) مخالفة تمثلت في رمي (31800) واحد وثلاثون ألف وثمانمائة كيلو جرام من الاسماك وجرف عدد من السخاوي والشباك واستخدام شباك مخالفة ووضع سلاسل حديدية في مقدمة الشباك لجرف بيض الحبار بكميات كبيرة واستخدام شباك مدبلة والاصطياد على اعماق صغيرة ليلاً والانوار مطفأة وجرف كميات كبيرة من عناقيد بيض الحبار ولعدة مرات.

شركة ميون للصيد البحري والموقع عنها في الاتفاقية ياسر الأرياني: -

وقد بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال شهري مارس وابريل 2003م (55) مخالفة وقد تمثلت في رمي (92500) تسع وعشرون ألف وخمسمائة كيلو جرام من الاسماك وجرف عدد من السخاوي وجرف شباك ورمي كمية من الصليط الحارق والاصطياد في المنطقة المحظورة والاصطياد والانوار مطفأة واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك وجرف شباك اللحم والاصطياد بشباك ذات فتحات صغيرة، ومغادرة القوارب لميناء الاصطياد بدون مراقبين.

شركة الاستثمار للصيد البحري فيكو وصاحبها عبد الله الجريري: -

بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال فترة شهري ابريل ومايو 2003م (23) مخالفة تمثلت في رمي (17300) سبع عشر ألف وثلثمائة كيلو جرام من الاسماك ورفض تعليمات واوامر زوارق الرقابة وجرف شباك اللحم كاملة والتموين في البحر دون علم الوزارة، والاصطياد ليلاً والانوار مطفأة، واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك والاحياء البحرية، ومنع المراقبين من الاتصال عبر جهاز الاتصال اللاسلكي، وتوقيف جهاز الاعماق عن العمل.

شركة نشطون للصيد البحري وصاحبها صالح علي محسن: -

وقد بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال اشهر يناير وفبراير وابريل ومايو 2003م (35) مخالفة تمثلت في رمي (12400) اثني عشر الف واربعمائة كيلوجرام من الاسماك وجرف شباك بالكامل وشباك اللحم ورفض الانصياع لاوامر قارب الرقابة والاصطياد في اعماق صغيرة، تبعد عن اليابسة باقل من (3.5 ميل) واستخدام شباك ذات فتحات صغيرة واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك واستخدام شباك مدبلة والاصطياد في المنطقة المحظورة واصطياد صغار



وبيوض الحبار وبكميات كبيرة ورمي الزيوت الحارقة الى البحر , وتعتمد اصطياد صغار سمك الحبار ولعدة مرات.

مؤسسة ريدان للتطوير السمكي وصاحبها الكمي: -

بلغ اجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه المؤسسة خلال شهري فبراير ومارس 2003م (15) مخالفة تمثلت في رمي (2250 كيلوجرام) الفين ومائتان وخمسون كيلوجرام من الاسماك وجرف شباك وجرف سخاوي.

بتاريخ 2003/4/13م قام (17) سبعة عشر قارباً برمي كمية كبيرة من الاسماك الميتة على طول ساحل ابين وتقدر كميتها بحوالي (150000) مائة وخمسون ألف كيلوجرام وقد تم اصطيادها من السواحل وعلى اعماق صغيرة، وتتبع القوارب الشركات التالية: -

جدول رقم (1)

اسماء الشركات وعدد القوارب المخالفة بتاريخ 13 / 4 / 2003م

الرقم	اسم الشركة	عدد القوارب
1-	الشركة الصينية	ثلاثة قوارب
2-	شركة نشطون	ثلاثة قوارب
3-	شركة ميون	قارب واحد
4-	شركة الاستثمار	اربعه قوارب
5-	المؤسسة الاقتصادية اليمنية	قاربان
6-	شركة ريدان	قارب واحد
7-	عبدالله الخولاني	قاربان

المصدر: تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي الحقائق رقم (1) بتاريخ: 10 رجب 1424 هـ الموافق 7 سبتمبر 2003م

ثانيا: اهم المخالفات التي قامت بها سفن الشركات التجارية العاملة في البحر العربي تحت إشراف مكتب الثروة السمكية بمحافظة حضرموت والتي تم الوقوف عليها من قبل اللجنة: -

شركة الاستثمار للصيد البحري وصاحبها عبد الله الجريري: -

بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال الفترة من 1/1 وحتى 2003/7/11م (54) مخالفة تمثلت في رمي (14750) أربعة عشر ألف وسبعمائة وخمسين كيلوجرام من الاسماك خلال شهر ونصف، وجرف عدد من السخاوي والشباك واستخدام سلاسل شباك حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك والاحياء المائية واستخدام شباك بفتحات صغيرة ومدبلة والاصطياد على اعماق صغيرة ليلاً والانوار ومطفأة.



الشركة الصينية للصيد البحري وصاحبها صالح علي محسن: -

وقد بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال الفترة من 1/1 وحتى 2003/6/30م (33) مخالفة تمثلت في رمي (17250) سبع عشر ألف ومائتين وخمسون كيلوجرام من الاسماك وجرف عدد من السخاوي والشباك واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك لجرف بيض الحبار بكميات كبيرة واستخدام شباك بفتحات صغيرة ومدبلة والاصطياد على أعماق صغيرة.

شركة نشطون للصيد البحري وصاحبها صالح علي محسن: -

بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال الفترة من 1/1 وحتى 2003/7/11م (28) مخالفة تمثلت في رمي (18250) ثمانية عشر ألف ومائتين وخمسون كيلو جرام من الاسماك وجرف عدد من السخاوي والشباك وجرف اللحم والاصطياد على اعماق صغيرة ولاكثر من مرة واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك واستخدام شباك مدبلة.

شركة ميون للصيد البحري والموقع عنها في الاتفاقية ياسر الارباني: -

وقد بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال الفترة من 1/1 وحتى 2003/7/11م (74) مخالفة تمثلت في رمي (39500) تسع وثلاثون ألف وخمسمائة كيلوجرام من الاسماك خلال شهر ونصف وجرف عدد من السخاوي والشباك والاصطياد على اعماق صغيرة واستخدام سلاسل حديدية في مقدمة الشباك مما يؤدي الى جرف مراعي الاسماك والاصطياد بشباك ذات فتحات صغيرة.

المؤسسة الاقتصادية اليمنية: -

بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة خلال الفترة من 5/1 وحتى 2003/7/11م (6) مخالفات تمثلت في رمي طن من الاسماك والاصطياد على اعماق صغيرة ولعدة مرات.

ثالثا: أهم المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب الشركات التجارية العاملة في البحر العربي وتحت إشراف مكتب الثروة السمكية بمحافظة المهرة والتي تم الوقوف عليها من قبل اللجنة، على النحو التالي: -

مؤسسة ريدان للصيد البحري وصاحبها (عادل الكميم): -

بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب المؤسسة (17) مخالفة وخلال الفترة من 3\8 وحتى 2003/3/14م تمثلت في جرف شباك ومعدات الصيادين التقليديين.

شركة ميون للصيد البحري والموقع عنها في الاتفاقية ياسر الارباني: -

بلغ إجمالي عدد المخالفات التي قامت بها سفن وقوارب هذه الشركة (13) مخالفة تمثلت في رمي أسماك وجرف بيض الحبار والهاريك والاصطياد على اعمال صغيرة واستخدام شباك بفتحات صغيرة وتوقيف جهاز الرادار.

قارب الابحاث التابع لمركز علوم البحار والمسمى (أبن ماجد) والمؤجر لحمير القاضي: -

قام بأرتكاب (10) مخالفات تمثلت في جرف شباك ومعدات الصيادين بحسب الكشف المقدم من مكتب الثروة السمكية وجرف بمحافظة المهرة، كما ان القارب يقوم بعملية الاصطياد بحجة الاصطياد للاعمال البحثية في حين انه يقوم بالاصطياد التجاري.



قامت عدد من القوارب بالاصطياد في المنطقة المحظورة بالمخالفة للقرار الوزاري رقم (14) لسنة 2003م والخاص بإغلاق منطقة الاصطياد في محافظة المهرة، والجدول رقم (2) ادناه يبين أسم القارب والشركة التابعة له: -

جدول رقم (2)

اسماء الشركات والقوارب المخالفة للقرار الوزاري رقم (14) لسنة 2003م

م	القارب	الشركة التابع لها	رقم الرخصة	تاريخ الاصدار	تاريخ الانتهاء	تاريخ الضبط	الموقع	حبار كرتون	الانتاج	
									اسماك كبيرة كرتون	اسماك صغيرة كرتون
1	الحاج محمد مايو	الاصطياد الساحلي	883	2002/11/11	2003/5/31	2003/5/2	(1528.) (25/7)	2	3	
2	الحاج الاسمر النيلي	الاصطياد الساحلي	879	2002/11/11	2003/5/31	2003/5/2	خيصيت حصوين	2	21	
3	الدس	الاصطياد الساحلي	895	2002/11/25	2003/5/31	2003/5/2		2	6	
4	الامارات	المؤسسة الاقتصادية	898	2002/11/25	2003/5/31	2003/5/2		1.5	3	
5	أبو احمد السروري	المؤسسة الاقتصادية	897	2002/11/25	2003/5/31	2003/5/2		2	3.5	
6	زونجشو 9505	مؤسسة نشطون	931	2003/3/12	2004/3/11	2003/5/2		368	61	
7	زونجشو 9505	مؤسسة نشطون	978	2003/3/12	2004/3/11	2003/5/2		329	45	
8	9503Cntc	الشركة الصينية		2002/12/2	2003/12/1	2003/5/2		200	100	
	958	شركة الاستثمار				2003/5/2		200	80	
								11065	3135	
									505	

المصدر: تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي الحقائق رقم (1) بتاريخ : 10 رجب 1424 هـ الموافق 7 سبتمبر 2003م

رابعا: اهم المخالفات التي قامت بها الشركات التجارية العاملة في البحر الاحمر تحت اشراف مكتب الثروة السمكية بمحافظة الحديدة، التي تم الوقوف عليها من قبل اللجنة. ويلخصها الجدول التالي: -

جدول رقم (3)

اسماء القوارب والشركات التابعة لها العاملة في (البحر الاحمر) ونوع المخالفة وتاريخها وجهة الضبط



م	اسم القارب	الشركة التابع لها القارب	نوع المخالفة	تاريخ المخالفة	جهة الضبط
1	هدية ابو عمر	الاقتصادية اليمنية	الاصطياد في مسافة خمسة اميال من الساحل	2003/1/3	المراقبين البحرين
2	الاسراء	شركة الثغر الدولية	الاصطياد في مسافة خمسة اميال من الساحل	2003/1/5	المراقبين البحرين
3	الحاج الدمياطي عزت	الاصطياد الساحلي	تسليم انتاج الجمبري لقارب اخر	2003/1/7	لجنة الفحص والمعانة
4	اورثيرشياي	زكي الحضرمي	الاصطياد في مسافة خمسة اميال وعمق 38م	2003/1/8	المراقبين
5	ارثيرشياي كفري ديس	زكي الحضرمي	الاصطياد في مسافة خمسة اميال وعمق 38م	2003/2/12	المراقبين
6	ارثيرشياي كفري ديس	زكي الحضرمي	الاصطياد في مسافة خمسة اميال وعمق 38م	2003/2/13	المراقبين
7	ارثيرشياي كفري ديس	زكي الحضرمي	الاصطياد في مسافة خمسة اميال وعمق 38م	2003/2/15	المراقبين
8	عهد الحرية	الاقتصادية اليمنية	الاصطياد في مسافة خمسة اميال وعمق 28م	2003/2/19	المراقبين
9	عهد الحرية	الاقتصادية اليمنية	الاصطياد في مسافة خمسة اميال وعمق 35م	2003/2/20	المراقبين
10	عهد الحرية	الاقتصادية اليمنية	الاصطياد في مسافة خمسة اميال وعمق 35م	2003/2/21	المراقبين
11	اورثيرشياي	زكي الحضرمي	الاصطياد في مسافة خمسة اميال	2003/2/25	المراقبين
12	اورثيرشياي	زكي الحضرمي	الاصطياد في مسافة خمسة اميال	2003/2/26	المراقبين
13	اورثيرشياي	زكي الحضرمي	الاصطياد في مسافة خمسة اميال	2003/2/27	المراقبين
14	اورثيرشياي	زكي الحضرمي	الاصطياد في مسافة خمسة اميال	2003/2/28	المراقبين
15	اورثيرشياي	زكي الحضرمي	الاصطياد في مسافة خمسة اميال	2003/3/31	لجنة الفحص والمكاتبة
16	نجمة البحور	عبد الله الخولاني	الاقتراب من مناطق محصورة	2003/4/4	لجنة الفحص والمكاتبة
17	ابو علاء مكارم الاخلاق	الاقتصادية اليمنية	الاقتراب من مناطق محصورة	2003/4/5	لجنة الفحص والمكاتبة
18	اوسير شياري	زكي الحضرمي	الاقتراب من مناطق محصورة	2003/5/11	المراقبين البحرين
19	بركة الحاج حامد	عبد الله الخولاني	الاصطياد في مسافة خمسة اميال من الساحل	2003/5/12	قارب الرقابة والتفتيش
20	علي الحديث	عبد الله الخولاني	شباك مخالفة واعماق 18م	2003/5/13	قارب الرقابة والتفتيش



2	احمد غربية	الاصطياد الساحلي	الاصطياد على بعد 4.5 ميل من الساحل	2003/5/14	قارب الرقابة والتفتيش
2	محمود الزكي	عبد الله الخولاني	رمي اسماك مينة في البحر + 13.3 اعماق	2003/5/14	المراقبين البحريين
2	عهد الحرية	الاقتصادية اليمينية	الاصطياد بمنطقة محصورة	2003/5/24	
3					

المصدر: تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي الحقائق رقم (1) بتاريخ : 10 رجب 1424 هـ الموافق 7 سبتمبر 2003م

ويوضح الجدول رقم (4) ادانة الشركات المستمر عملها في مجال الاصطياد التجاري بالرغم من تكرار المخالفات والتجاوزات المحدثه منها في منطقة البحر الاحمر. وذلك كما يلي: -

جدول رقم (4)

اسم القارب والموسسة التابعة لها ونوع المخالفة المرتكبة

م	اسم القارب	المؤسسة التابع لها	نوع المخالفة المرتكبة من قبل القارب
1	رزق ابو عصام	الاصطياد الساحلي	إنزال المراقبين في عرض البحر والمغادرة الى مصر دون استكمال الاجراءات بحسب النظام
2	سالم البور سعدي	الخدمات وتسويق الاسماك	ترك المراقب في مصر بدون صرف مستحقات لعودته
3	أنس مرزوق	الاصطياد الساحلي	تجاوز المسافات والاعماق المحددة في الاتفاقية ومخالفتها
4	المنى	الخدمات وتسويق الاسماك	انزال المراقبين في عرض البحر والمغادرة الى مصر دون استكمال الاجراءات بحسب النظام
5	ابو العزم	مؤسسة العيسي	قارب استلام ويمارس نشاط الاصطياد
6	الحاج محمد شلبي	مؤسسة العيسي	استلام الاسماك في البحر بالمخالفة للاتفاقية الموقعة مع الوزارة ببقائه في الميناء
7	سمارة	الخدمات وتسويق الاسماك	مخالفات متكررة بالنسبة لتجاوز المسافات والاعماق المحددة
8	احمد القماش	شركة استثمار الصيد البحري وشركة الثغر سابقاً	مخالفات متكررة بالنسبة لتجاوز المسافات والاعماق المحددة
9	حنان القماش	شركة استثمار الصيد البحري وشركة الثغر سابقاً	مخالفات متكررة بالنسبة لتجاوز المسافات والاعماق المحددة
10	السيد كمالو	عبد الله الخولاني	الاصطياد اثناء فترة اغلاق امواسم وكثرة الاحتيال
11	ارسير شياي 29	زكي الحضرمي	تجاوز الاعماق والمسافات بصورة متكررة

المصدر: تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي الحقائق رقم (1) بتاريخ: 10 رجب 1424 هـ الموافق 7 سبتمبر 2003م

وقدرت اللجنة قيمة ما يتم اتلافة من الاسماك والاحياء البحرية من قبل قوارب الاصطياد التجاري في عشرة أشهر - باعتبار ان شهرين اغلاق - بمبلغ (2.736) مليار ريال. وكان اجمالي الايرادات المحققة من شركات الاصطياد وفقاً للحساب الختامي للدولة خلال السنوات 96 - 2000م يساوي (2.489) مليار ريال. اي ان الايرادات المحققة من شركات الاصطياد خلال خمس سنوات اقل من قيمة الاسماك التي يتم رميها من قبل قوارب الشركات العاملة في مجال الاصطياد في (عشرة أشهر).



وحذرت اللجنة من ان العبث بالثروة السمكية سوف يؤدي الى احداث اضرار بيئية قاتلة للثروة السمكية والاحياء البحرية التي سيستمر أثرها على مدى سنوات عديدة قادمة، مما يؤدي الى: -

- نقص في كمية المخزون السمكي.
- حرمان الدولة من عائدات العملة الصعبة مستقبلاً.
- توقف شريحة كبيرة من الصيادين من مزاولة عملية الاصطياد التي هي مصدر رزقهم الوحيد وانعكاس ذلك سلباً على مستوى معيشة أسرهم.
- ارتفاع اسعار الاسماك في الاسواق المحلية نتيجة لقلّة عرضها.
- اتساع الفجوة الغذائية نتيجة للطلب المتزايد على الاسماك.
- توقف المصانع في مجال تعليب الاسماك لعدم توفر الاسماك مستقبلاً.
- تضرر شريحة كبيرة من العمالة في المصانع واسواق تداول الاسماك والنقل والشركات المصدرة التي تعتمد على انتاج الاصطياد التقليدي.

وقد توصلت اللجنة الى الملاحظات التالية:

- قيام قوارب الشركات العاملة في مجال الاصطياد التجاري بأستخدام وسائل اصطياد تدميرية للاحياء البحرية واستخدام شباك ذات فتحات صغيرة وسلاسل وطاوة حديدية لجرف المراعي والشعب المرجانية وبيض صغار الاسماك.
- قيام قوارب الشركات التجارية برمي مئات الاطنان من الاسماك الميتة الى البحر. مما يؤدي الى تلوث بيئي ينتج عنه القضاء على الثروة السمكية والاحياء البحرية الاخرى.
- مخالفة الجهات المختصة والشركات العاملة في مجال الاصطياد لنص المادة (22) من القانون رقم (24) لسنة 1991م بشأن تنظيم سير واستغلال الاحياء المائية وحمايتها وتعديلاتها وعدم التزام الشركات التجارية العاملة في مجال الاصطياد في بنود الاتفاقيات النمطية المبرمة بينها وبين وزارة الثروة السمكية.
- عدم تطبيق العقوبات الواردة في المادة (26) من القانون الخاص بشأن تنظيم صيد واستغلال الاحياء المائية وحمايتها وتعديلاتها.
- لاحظت اللجنة بان قوارب الشركات التجارية التي تقوم بارتكاب المخالفات والتجاوزات بصورة مستمرة لا زالت تعمل بدون اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها ومنعها من ممارسة نشاط الاصطياد.
- عدم التزام بعض قوارب الاصطياد التجارية والتقليدية بمواسم الاغلاق حيث تقوم بممارسة نشاطها الاصطيادي في هذه المواسم التي تتكاثر فيها الاسماك والاحياء البحرية الاخرى.
- وجود افراد مسلحين على متن بعض قوارب الاصطياد التجارية يقومون باطلاق النار على الصيادين التقليديين وقواربهم.
- عدم استفادة الجهات المختصة من المراقبين البحريين (خريجي المعهد السمكي) في اعمال الرقابة والتفتيش البحري والاعمال الاخرى والذين يتجاوز عددهم (819) شخصاً والاستعانة بمراقبين غير مؤهلين في عملية الرقابة والتفتيش البحري.
- هروب بعض قوارب الشركات التجارية الأجنبية الى بلدانها بعد الانتهاء من عملية الاصطياد بالمراقبين وكمية الاسماك والاحياء البحرية المصطادة دون استكمال الاجراءات اللازمة والعودة مرة اخرى لممارسة عملية الاصطياد بعد تغيير اسمائها.
- هروب ستة قوارب صيد للشركة الصينية من ميناء عدن وعليها التزامات مالية للدولة في بداية سبتمبر 2003م



- وجود قصور وضعف كبير في الرقابة على قوارب الشركات العاملة في مجال الاصطياد من قبل الجهات المختصة بعملية الرقابة والتفتيش البحري وقيام عدد من القوارب الاجنبية من ممارسة نشاط الاصطياد في المياه الاقليمية دون الحصول على تراخيص في ذلك.
- قيام بعض قوارب الشركات التجارية العاملة في مجال الاصطياد بتفريغ الزيوت الحارقة في البحر مما يلحق اضرار كبيرة في الثروة السمكية والبيئية البحرية.
- تأخر صرف علاوات المراقبين البحريين من قبل وزارة المالية مما يجعل الشركات التجارية تستغل هذه الوضعية وتقوم بدفع مبالغ للمراقبين البحريين مقابل قيامهم برفع تقارير مخالفة لكميات انتاج القوارب التابعة للشركات التجارية من الاسماك والاحياء البحرية المصطادة والتحايل على حصة الدولة من تلك الكميات المحملة على متن قوارب الاصطياد التجارية.
- تعرض شباك الصيادين التقليديين وقواربهم ومعداتهم وحياتهم للأضرار والتدمير من قبل قوارب الاصطياد التجارية.
- تعرض مواقع الصيادين التقليديين ومراسي قواربهم للاستيلاء من قبل السلطات المحلية واقامة مشاريع استثمارية عليها.
- ان معظم الاتفاقيات المبرمة مع الشركات التجارية تكون بالباطن بالمخالفات لنص المادة (4/مكرر فقرة هـ) من القانون رقم (42) لسنة 1991م وتعديلاتها الخاصة بتنظيم صيد واستغلال الاحياء المائية وحمايتها.
- عدم اهتمام الجهات المختصة بدراسة المخزون السمكي وقيامها بمنح تراخيص اصطياد للشركات العاملة في مجال الاصطياد التجاري بدون معرفة حجم المخزون.
- عدم وجود مكاتب للشركات التجارية العاملة في مجال الاصطياد في مياها الاقليمية في بعض المحافظات الساحلية التي تقوم بممارسة نشاطها الاصطيادي فيها.
- تعدد الجهات التي تقوم بفرض الرسوم الخاصة بإصدار بطائق مزاولة مهنة الاصطياد ورسوم ترقيم القوارب الخاصة بالصيادين وهذه الاجراءات تسبب عبئاً على الصيادين التقليديين.
- قيام السلطات المحلية بمحافظة عدن بتحويل مرسى الصيادين في صيرة الى مشروع سياحي ترفيهي مما أضر بمصالح الصيادين بهذه المنطقة نتيجة فقدانهم لهذا المرسى الذي يسهم في الحفاظ على قواربهم ومعداتهم خاصة اثناء مواسم الرياح.

وانتهى تقرير اللجنة بإعلان (تحذيرا) شديد اللهجة و(ادانه) واضحة لجهات الرقابة والتفتيش البحري, في مايلي نصه " ان مستقبل الثروة السمكية والاحياء البحرية في البحر الاحمر وخليج عدن والبحر العربي في ظل الايوضاع الحالية ينذر بوقوع كوارث محققة ما لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة العاجلة لوقف العبث القائم بهذه الثروة الوطنية الهامة نتيجة لعمليات الجرف والهدم التي تتعرض لها من قبل قوارب الاصطياد التجارية وبعض قوارب الاصطياد التقليدية وهذه الاعمال تتم في وجود القائمين على مهمة الرقابة والتفتيش البحري وهذا يؤكد تواطئهم مع الشركات التجارية، ولعدم وجود سياسة واضحة لاستغلال هذه الثروة الهامة وبطريقة سليمة ومستدامة".

وتباعاً لما ورد، هناك الكثير من دلائل العبث والتدمير في قطاع الأسماك والاحياء البحرية في مناطق الجنوب، حيث قامت القوى المتنفذة بتعطيل المنشآت الأساسية في استلام وتحضير وتصنيع الأسماك لصالح مؤسسات جديدة لمتنفذين شماليين في مواقع سيادية في مؤانئ جنوبية.



كما تم تعطيل عشرات من وحدات الصيانة والتبريد والمراقبة والاستلام للأسماك الطازجة في السواحل الجنوبية وايضاً تعطيل مصانع تعليب الأسماك في شقرة والمكلا وتحويل النشاط التجاري والاقتصادي للدولة في مجال الشروخ الصخري وشروخ الأعماق الى مجموعات متنفذة تقوم حالياً بالاستحواذ على هذه التجارة بصورة عامة في سواحل المهرة وحضرموت كم تم خصخصة العشرات من قوارب الاصطياد التابعة للدولة وكذا تسريح الكوادر والعمال كقوى عمالة فائضة. كما تم ممارسة التمييز في منح تراخيص الاصطياد للمستثمرين الجنوبيين في مياه البحر الأحمر ومياه البحر العربي.

الموارد النفطية

أن مصالح مراكز القوى مصدرها الرئيسي ثروات الجنوب وتحديدًا قطاعات النفط... من خلال تقاسم الثروات بأوجه عدة... شركات النافذون لبيع النفط وكالات تمنح من خلالها الشركات المنتجة نسبة من الدخل لشركات أخرى يملكها نافذون.

مثال على ذلك وليس الحصر شركات الإنتاج النفطي لقطاعات نفطية وكلاء لها من المتنفذين الشماليين (قطاع شركة كالفالي وتونال وأو.إم.فيو كي أن أو سي وكنديان نكسن ودوف إنرجي ليمتد... الخ) وشركات خدمات نفطية يملكها نافذون وشيوخ قبائل شماليون مثل شركة الحاشدي و شركة الحثيلي و شركة الماز وشركة شلمبرجر وشركة أركاديا وشركة MI و شركة الكون وشركة جريفن وشركة تنمية ووكالات شركات خدمية ومقاولات من الباطن وكثير من الشركات الأخرى للمتنفذين في الدولة وكلهم من المحافظات الشمالية، وتمنح عقود بإجراءات غير سليمة، غالباً بمقابل عدم محاسبة الشركات المنتجة للنفط المالكة لحق الامتياز على الميزانيات المبالغ فيها والعمالة الأجنبية وإضرار البيئة وأمور كثيرة ساهمت في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تكونت ثروات ضخمة وشركات وأملاك، مما أدى إلى تصادم في المصالح والنسب المقتطعة من ثروات الجنوب. حرصنا هنا إن تكون جميع الارقام والوثائق المستخدمة في هذا المحور، ووثائق رسمية صادرة عن الحكومة ووزاراتها أو صادرة من الشركات النفطية التي تملك حق الامتياز في استخراج وإنتاج النفط. لابد أن نوضح هنا أن ما سيتم استعراضه هو مثال بسيط عن مدى النهب المنظم لثروات الجنوب، وننوه أن ما سوف يتم شرحه هو عبارة عن معلومات ووثائق استطعنا الحصول عليها، وهي جزء بسيط من منظومة الفساد والنهب لثروات الجنوب، وذلك لصعوبة وسرية الحصول على مثل هذه المعلومات والوثائق وهو جزء يسير من النهب لثروات الجنوب، وما تم استخدامه من الأساليب العلمية في سرد وتحليل المعلومات والوثائق، ويوجد لكل المعلومات التي سوف تناقش ملحقات ووثائق تثبت صحة هذه التحليلات والمعلومات. ولهذا فان اغلب المعلومات والوثائق والإحصائيات حتى عام 2009م، معلومات موثقة.

أولاً: معلومات عامة عن القطاعات النفطية:

يتضح من جدول رقم (1) أن قطاعات الامتياز 100 قطاع نفطي حتى 2009م، بينما وصلت هذه القطاعات في يناير 2012م إلى 105 قطاع، والقطاعات الاستكشافية 36 قطاع حتى 2009م، بينما بلغت في يناير 2012م 23 قطاع، وقطاعات قيد المصادقة قطاع واحد، بينما في يناير 2012م وصلت إلى 3 قطاعات قيد المصادقة والقطاعات المفتوحة 51 قطاع حتى 2009م، بينما بلغت في يناير 2012م 66 قطاع.

والقطاعات المنتجة 12 قطاع بينما وصلت في يناير 2012م 13 قطاع إنتاجي. والقطاع الجديد هو قطاع 47 الذي دخل الإنتاج عام 2011م. الشركات النفطية التي نفذت نشاطات استكشافية في (39) قطاع 55 شركة، بينما في ديسمبر 2012م 91 اتفاقية مشاركة في الإنتاج منذ بداية الاستكشافات. معدل الإنتاج اليومي لعام



2009م 283,755 برميل يوميا وإجمالي الإنتاج السنوي لعام 2009م 103.570,000 (مائة وثلاثة مليون وخمسمائة وسبعون ألف برميل) والإنتاج التراكمي للنفط حتى عام 2009م 260,153,000 (مئتين وستون مليون ومائة وثلاثة وخمسون برميل).

جدول رقم (1)

القطاعات الإنتاجية النفطية في الجمهورية اليمنية حتى 2009م (12 قطاع)

رقم القطاع	اسم القطاع	المحافظة	المساحة (كيلومتر مربع)	الشركة المشغلة	جنسية الشركة المشغلة	الشركات الشريكة	نسبة المشاركة
18	مأرب - الجوف	مأرب - الجوف	8479	صافر	يمنية	لا يوجد	100.00%
14	المسيلة	حضر موت	1257	كنديان نكسن	كندية	كنديان نكسن	52.00%
						سي سي سي	10.00%
						بنسولا -1	18.00%
						بنسولا -2	20.00%
10	شرق شبوة	حضر موت	964	توتال يمن	فرنسية	توتال	28.57%
						أوكسيدنتال	28.57%
						كونوكو	28.57%
						كوفبيك	14.29%
32	حوريم	حضر موت	592	دي.إن.أو	نرويجية	دي.إن.أو	38.95%
						إنسان ويكس	42.93%
						ترانس جلوب	13.12%
						المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	5.00%
53	شرق سار	حضر موت	474	دوفانرجي ليمتد	بريطانية	دوف	24.45%
						دي.إن.أو	24.45%
						إم أو أي	16.10%



10.00%	بترولين						
25.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
24.45%	جنة هنت						
24.45%	الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية						
16.10%	كوفبيك	أمريكية	جنة هنت	280	شبو	جنة	5
10.00%	إكسون						
25.00%	توتال						
15.00%	نيوكو						
50.00%	كي أن أو سي						
50.00%	الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية	كورية جنوبية	كي أن أو سي	1998	شبو	غرب عياد	4
87.50%	نكسن المحدودة						
12.50%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	كندية	كنديان نكسن	2004	حضر موت	شرق الحجر	51
60.38%	أكسيدنتال						
20.38%	ترانس جلوب						
17.50%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	أمريكية	أكوكسيدنتال	1156	شبو	دامس	S - 1
2.00%	أجنت						
50.00%	دي.إن.أو						
25.00%	أويل سيرش	نرويجية	دي.إن.أو	1622	حضر موت	جنوب حواريم	43
10.00%	فرست كالجاري						



15.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
42.50%	كالفالي	كندية	كالفالي	2227	حضر موت	مالك	9
21.25%	ريلانس						
21.25%	هود أويل						
15.00%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						
44.00%	أو.إم.في	نمساوية	أو.إم.في	904	شبو	العقلة	S - 2
37.50%	سيتوبيك						
6.00%	يمن ريسورس						
12.50%	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز						

المصدر: نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن 2009م- وزارة النفط والمعادن- الجمهورية اليمنية.

ثانياً: كميات وقيمة النفط (النهب والفساد المنظم): من خلال الجدول رقم (2) للفترة 1990م - 2009م، بلغ

أنتاج النفط الخام الإجمالي في اليمن (2,466,193,012) اثنين مليار واربعمائة وستة وستون مليون ومائة وثلاثة وتسعون الف واثنى عشر برميل، وبلغ حصة الجنوب من هذه الكمية التي تم استخراجها تقريبا (1,555,112,672) مليار وخمسمائة وخمسة وخمسون مليون ومائة واثنى عشر الف وستمائة واثنين وسبعون برميل، بنسبة (63.05%) من إجمالي الإنتاج، بقيمة تساوي (58,219,299,220) ثمانية وخمسون مليار ومائتين وتسعة عشر مليون ومائتين وتسعة وتسعون الف ومائتين وعشرون دولار تقريبا، وذلك بمتوسط سعر النفط للبرميل في اليمن.... وبسبب توزيع الثروة غير العادل لم يحصل الجنوب من ثروته الناضبة، إلا على نسبة قليلة. وبدلا من استخدام عائدات النفط بصورة تعطي اقتصاد اليمن (أدفعه القوية) التي تضمن دوران ماكينة النمو الاقتصادي دون توقف، فقد تم إنفاق عوائد هذه الثروة الناضبة بصورة غير فعالة، أو على مشاريع ذات جدوى اقتصادية منخفضة، أو على مشاريع بدوافع عسكرية، أو على مشاريع تفاخرية. وأدى ذلك إلى ضياع فرصة تاريخية قد لا تتمكن اليمن من الحصول على مثلها في المستقبل المنظور.



جدول رقم (2)

النفط الخام المنتج من جميع القطاعات المنتجة في الجمهورية اليمنية حتى 2009م (بالبرميل)

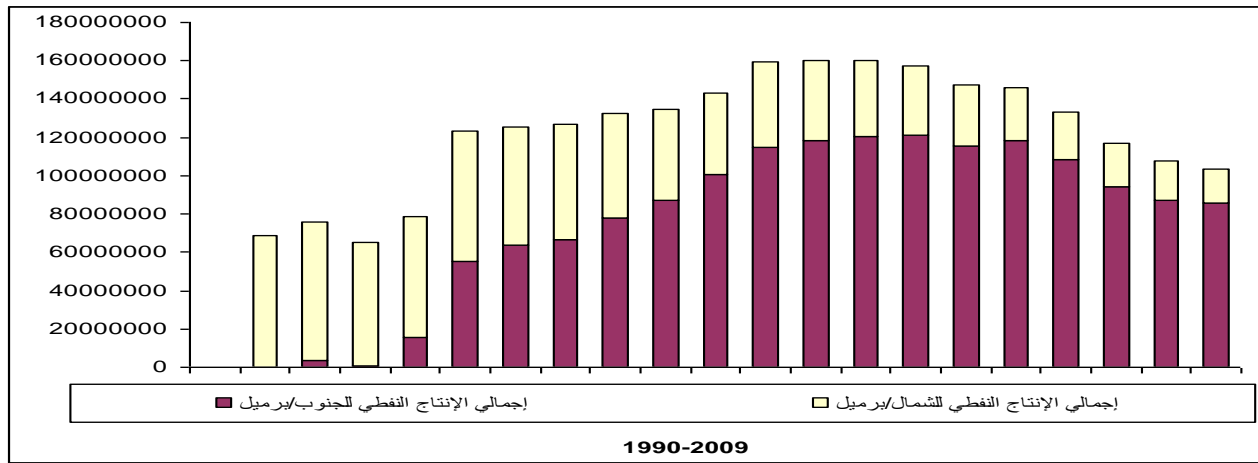
السنة	القطاعات الإنتاجية											
	مأرب-الجوف	المسيلة	غرب عياد	جنة	شرق شبوة	حواريم	شرق سار	دامس	شرق حجر	جنوب حواري	مالاك	العقلة
1990م	69,050,462	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	69,050,462
1991م	72,059,699	0	3,568,000	0	0	0	0	0	0	0	0	75,627,699
1992م	64,356,751	0	916,161	0	0	0	0	0	0	0	0	65,272,912
1993م	63,658,761	13,160,000	2,142,238	0	0	0	0	0	0	0	0	78,960,999
1994م	67,768,397	54,851,960	517,226	0	0	0	0	0	0	0	0	123,137,583
1995م	61,710,829	63,731,748	0	0	0	0	0	0	0	0	0	125,442,577
1996م	59,642,735	65,334,216	232,824	1,370,477	0	0	0	0	0	0	0	126,580,252
1997م	54,603,373	69,710,679	400,945	7,444,339	147,943	0	0	0	0	0	0	132,307,279
1998م	47,461,735	74,007,777	431,040	6,900,002	5,964,435	0	0	0	0	0	0	134,764,989
1999م	42,622,802	76,330,409	332,528	17,756,317	6,193,750	0	0	0	0	0	0	143,235,806
2000م	45,257,820	79,576,044	253,738	23,885,833	10,397,157	388,971	0	0	0	0	0	159,759,563
2001م	41,852,357	84,211,636	194,394	20,720,884	10,021,601	2,983,380	68,926	0	0	0	0	160,053,178
2002م	39,502,262	84,293,603	109,044	15,385,456	9,170,817	4,094,107	7,368,307	0	0	0	0	159,923,596
2003م	36,328,166	83,667,250	79,019	15,530,250	8,546,373	6,272,700	6,923,976	0	0	0	0	157,347,734
2004م	32,032,984	76,876,110	68,158	15,124,644	8,629,901	6,518,264	6,713,447	425,044	1,106,457	0	0	147,495,009
2005م	27,819,380	63,485,541	65,061	17,197,880	12,022,114	5,110,955	6,738,873	9,329,980	3,225,072	1,059,853	37,141	146,091,850
2006م	25,064,752	51,654,344	46,513	16,617,598	14,712,804	3,922,022	4,231,777	8,464,455	3,900,470	3,306,763	2,763	133,487,409
2007م	22,209,185	42,339,247	41,553	15,689,215	13,722,275	3,345,618	3,954,939	5,533,579	3,865,820	2,563,514	1,476,039	116,667,468
2008م	20,336,030	34,662,914	38,641	15,879,885	15,667,027	2,742,089	3,402,950	4,185,682	4,105,684	1,919,188	2,820,603	107,415,934
2009م	17,741,860	30,015,981	37,086	15,372,706	18,615,336	2,220,746	3,242,554	4,106,704	3,562,813	1,411,959	5,666,046	103,570,713
الإجمالي التراكمي	911,080,340	1,047,909,459	9,474,169	204,875,486	133,811,533	37,598,852	42,645,749	32,045,444	19,766,316	10,261,277	6,758,936	2,466,193,012

المصدر: نشرة إحصائية وزارة النفط والمعادن 2009م - وزارة النفط والمعادن - ص 27.



شكل رقم (1)

الإنتاج في القطاعات الإنتاجية للجنوب والشمال للفترة 1990م- 2009م (برميل)



من خلال الشكل رقم (1) يتضح لنا جليا الإنتاج في الجنوب والإنتاج في الشمال، أن المحافظات الشمالية تعتمد على قطاع واحد وهو قطاع (مأرب -الجوف). ومع مر السنين انخفض إنتاج النفط في الشمال وتم الاعتماد عليه في الاستهلاك المحلي، بينما أصبح نفط الجنوب هو المورد الأكبر للدولة في تمويل الموازنة. ويتبين لنا نسبة كل قطاع من الإنتاج السنوي والإجمالي، حيث نجد إن الإنتاج التراكمي للنفط في الشمال على مر الفترة 1990م- 2009م كون ما نسبته 36.9% من إجمالي الإنتاج الكلي، بينما الجنوب 63.1%، ولكن بسبب جودة النفط الجنوبي أصبح يعتمد عليه في التصدير وتمويل الدولة بالعائدات المالية بالعملة الصعبة. وتجدر الإشارة إن نفط الشمال تأخذ مصافي عدن بالسعر العالمي وتقوم بتكريره واستخدامه للاستهلاك المحلي للدولة. عند مراجعة قيم الإنتاج وكميات الإنتاج في جميع المنشآت الإحصائية سواء في الإحصائيات الخاصة بوزارة المالية أو وزارة النفط والمعادن أو البنك المركزي جميعها مختلف عن الآخر. وهذا دليل على النهب والفساد. عند مقارنة أرقام وإحصائيات من البنك المركزي ووزارة النفط، نجد الاختلاف الواضح في قيمة الإنتاج (عائدات التصدير)، بين إحصائيات الوزارات. وتفيد المعلومات أن الإنتاج النفطي الإجمالي يتم فيه الاحتياطي وتوضع أرقام لإنتاج النفط غير صحيحة وإنما الإنتاج الحقيقي هو أكبر من هذا بكثير جدا.

نجد أن إجمالي حصة النفط للحكومة بلغت 1327.88 مليار وثلاثمائة وسبعة وعشرون مليون وثمانمائة وثمانون ألف برميل للفترة 1990-2007م، وحصة الشركات من النفط 918.98 تسعمائة وثمانية عشر مليون وتسعمائة وثمانون مليون برميل لنفس الفترة، أي بفارق 408.9 مليون برميل للحكومة.

وبلغ إجمالي قيمة صادرات حصة الحكومة 38768.13 ثمانية وثلاثون مليار وسبعمائة وثمانية وستون مليون ومائة وثلاثون ألف دولار وعائدات الشركات 25822.3 خمسة وعشرون مليار وثمانمائة واثنين وعشرون مليون وثلاثمائة ألف دولار للفترة 1990-2007م.

كذلك فإن قيمة الإنتاج التراكمي في الجنوب للفترة 1990م-2007م بلغ 44,161,281,012 اربعة واربعون مليار ومائة وواحد وستون مليون ومائتين وواحد وثمانون الف واثنى عشر دولار، هذا فقط في الجنوب من غير حصة الشمال في قطاع مأرب، بهذا سيكون الفارق كبيرا جدا. فأين ذهب الفارق الكبير من العائدات؟



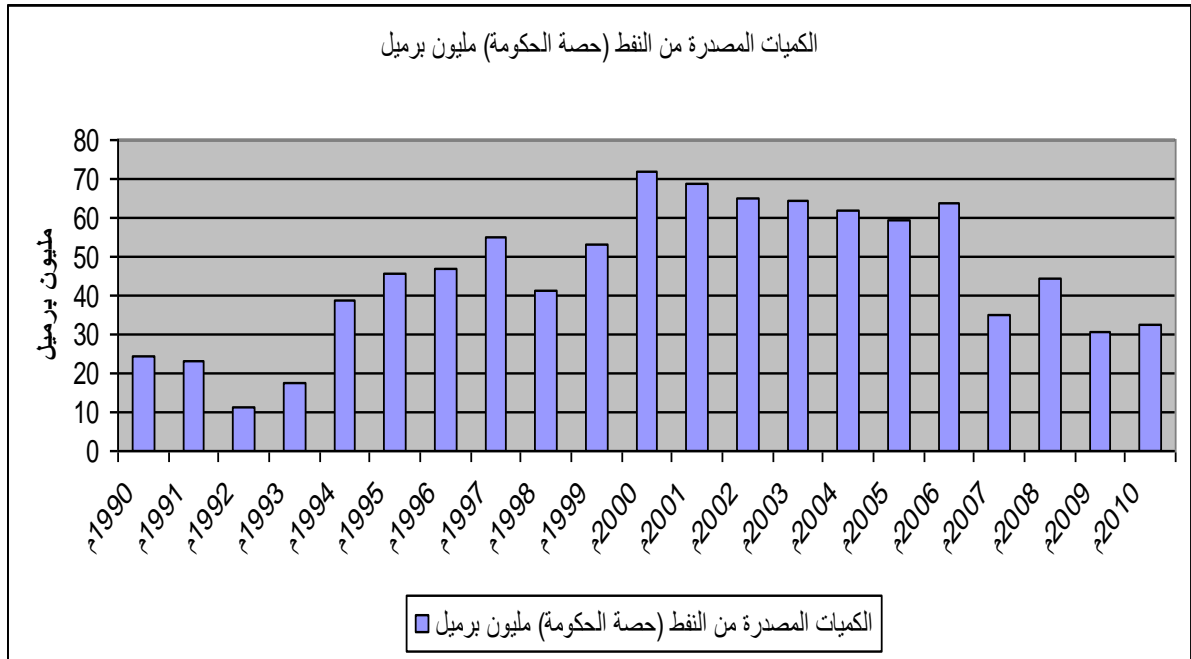
ذهب هذا الفارق في النسب الكبيرة لحصة الشركات بسبب أن هناك وكلاء يمينيين لها في اليمن من المتنفذين والفاستدين يتقاسمون مع الإرباح، إضافة إلى الشروط المجحفة على الحكومة من قبل الشركات إلا أن هؤلاء المتنفذين فضلوا الشركات على الوطن. وأدى ذلك أن الشركات تضع موازنات وتكاليف مبالغ بها جدا تتحملها الدولة.

تعتبر اليمن من أكبر الدول في تكلفة إنتاج النفط إجمالاً، ونفط التكلفة نسبته عالية بسبب الفساد والنهب الجاري فيه، ولو أخذنا عينة نجد إن كمية نفط التكلفة لعام 2009م بلغت 24348295 أربعة وعشرون مليون وثلاثمائة وثمانية واربعون الف ومائتين وخمسة وتسعون برميل، وإذا ضربناه في متوسط سعر البرميل في عام 2009م $24348295 \times 63.47 = 1,545,386,283.65$ مليار وخمسمائة وخمسة واربعون مليون وثلاثمائة وستة وثمانون الف ومائتين وثلاثة وثمانون دولار وخمسة وستون سنت، هذا فقط نفط التكلفة، هناك نفط المستخدم في الإنتاج بلغ عام 2009م حوالي 3536646 ثلاثة ملايين وخمسمائة وستة وثلاثون الف وستمائة وستة واربعون برميل، أي يقدر قيمته $3536646 \times 63.47 = 224,470,921.62$ مائتين وأربعة وعشرون مليون واربعمائة وسبعون الف وتسعمائة وواحد وعشرون دولار واثنين وستون سنت. عبث ونهب منظم ولا احد يردع الشركات والفاستدين من نهب الثروات.

ويتضح العبث والنهب من خلال المذكرة التفسيرية حول تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000 - 2009م) بالأسعار الجارية والثابتة الموجهة من الإدارة العامة للحسابات القومية والتي تبين كيفية احتساب تكاليف النفط حيث كان يحتسب تكلفة النفط بنسبة 21% من قيمة الإنتاج هكذا دون أي حساب سواء أسعار النفط مرتفعة أو منخفضة عبث كبير جداً، وتم تحويل تكلفة النفط باحتساب تكلفة البرميل \$10 في عام 2005م. حيث توضح الوثائق فارق المبالغ الكبيرة عند احتساب تكلفة النفط 21% وكذلك عند احتسابه بتكلفة البرميل 10%.

شكل رقم (2)

الكميات المصدرة من النفط حصة الحكومة وعائدات





نهب فساد بشكل كبير جدا لا يتصوره عقل، وهناك قيادات شمالية تقوم بتدمير الوطن بشكل لا يستطيع احد إصلاحه.

أظهرت وثيقة نشرها موقع ويكيليكس، ضمن وثائق السفارة الأمريكية عن اليمن، آلية مبيعات النفط اليمني الخام فيها والتي تشعل التنافس القبلي عليه.

مشاهدة البرقية ٠٩ صناعاء ١٧٨٢
آلية مبيعات النفط الخام تشعل التنافس القبلي

رقم المرجع تاريخ المرجع التصنيف المنشأ
٠٩ صناعاء ١٨٧٢ ١٣:٣٦ ٣٠/٠٩/٢٠٠٩ سري السفارة صناعاء

الموضوع: آلية مبيعات النفط الخام تشعل التنافس القبلي

المرجع صناعاء ١٥٤٩
صناعاء ١٦١٧
صناعاء ١٣٧٥

صنفت من قبل : السفير ستيفن سيش للأسباب 1.4 (ب) و (د)

1. الموجز: الحكومة اليمنية بقيادة نجل الرئيس أحمد علي صالح، تنقل مسؤولية بيع الإنتاج اليمني للنفط الخام بعيداً عن وزارة النفط نحو لجنة مشتركة مما أدى إلى نشوب تجارة من وراء الكواليس بين زعماء القبائل والمسؤولين الحكوميين الذين يعملون وكلاء محليين لشركات تجارة البترول العالمية. وقد جذبت سياسة تسويق النفط الجديدة مقدمين عطاءات إضافيين لمناقصات النفط الشهرية، وقد أضعف هذه العملية احتكار الزعيم القبلي حميد الأحمر القائم منذ أمد طويل، وأدى لزيادة دخل الحكومة اليمنية وذلك بسبب زيادة التنافس السعري. على الرغم من هذه المكاسب. قصة الجهود الإصلاحية الأخيرة في اليمن توضح التحديات التي تواجهها من قبل شبكة التنافس القبلي. والشبكات المحسوبة للرئاسة.... نهاية الموجز.

مخطط تسويق أكثر كفاءة وشفافية.

2. الحكومة اليمنية، وتحت إدارة ابن الرئيس وقائد قوات العمليات الخاصة، أحمد علي صالح، قام بنقل مسؤولية بيع حصة الحكومة اليمنية من إنتاج النفط الخام من مسؤولي وزارة النفط وسلمها للجنة فنية مشتركة تضم وتتبع موالين لأحمد علي. ملاحظة: الكثيرين من أعضاء اللجنة الفنية لمبيعات النفط أعضاء في لجنة الاستثمار الوطني التي يرأسها أحمد علي والمسئولة عن "أولويات مجموعة الإصلاح الاقتصادي العشر الكبرى" للحكومة اليمنية مؤخراً.. المذكورة بالمرجع (أ).. نهاية الملاحظة)..

يدعي أعضاء لجنة النفط أن هذا التحول في اتخاذ القرار، الذي بدأ في مارس 2009م، جعل عملية مناقصات مبيعات النفط أكثر شفافية، وجذب مقدمين للعطاءات جدد وأكثر كفاءة، وحقق ملايين الدولارات الإضافية لعائدات الحكومة والناجمة عن تسعيرة أكثر تنافسية. وفقاً لجهات تعمل بالطاقة، فإن توسعة مجموعة مقدمي العطاءات الدولية يعد تحدياً لاحتكار مبيعات النفط الخام من قبل شركة أركاديا للبترول المحدودة (Arcadia) الذي مقرها بلندن ووكيلها المحلي، شيخ قبيلة حاشد ورجل الأعمال حميد الأحمر (المرجع "ب") مما تسبب في منافسة تجارية بين شيوخ القبائل ومسؤولين حكوميين وتسابقهم حصة من فرص الربح الإضافية..

3. منذ إيقاف مسؤولي وزارة النفط عن عملية اتخاذ القرار في مبيعات النفط، اجتذبت الحكومة اليمنية شركات جديدة في جولات المناقصات الشهرية، تشمل شركة بي بي (BP) ويونيبك (Unipet) وهي شركة فرعية تابعة لشركة النفط الصينية (Sinopec)، وفقاً لنائب محافظ البنك المركزي اليمني وعضو لجنة تسويق النفط إبراهيم النهاري.. بموجب



شروط اتفاقيات الحكومة اليمنية لتقاسم الإنتاج مع الشركات الخاصة العاملة في حقول اليمن النفطية، تتبع الحكومة اليمنية حصتها البالغة ٦٥٪ من مجموع إنتاج البلاد عبر محطتين ساحليتين لتصدير النفط. تقدم الحكومة اليمنية لشركات السلع الأساسية العالمية الفرصة لتقديم عطاءات على ما يقارب من ٣,٣ مليون برميل من النفط الخام شهرياً، والتي تقوم أغلبها بتوظيف وكلاء محليين للتأثير على صناعات القرار في الحكومة اليمنية وكشف عروض المنافسين. ذكر نائب وزير النفط اليمني عبد الملك علامة ماسبق في أوائل سبتمبر. (ملاحظة: مجمل حصة الحكومة اليمنية من الإنتاج حوض المسيلة يباع للتصدير، بينما يباع ٦٠٠,٠٠٠ برميل من حوض مأرب للتصدير. الباقي يباع لشركة مصفاة عدن المملوكة للحكومة اليمنية للسوق المحلية.. نهاية الملاحظة.

4. يزعم رئيس لجنة تسويق النفط ووكيل وزارة المالية جلال يعقوب أن آلية مبيعات النفط الخام الجديدة أنهت الحقبة التي كانت فيها شركة أركاديا للبترول (Arcadia) وحמיד الأحمر يشتريان النفط الخام اليمني بسعر أقل من القيمة السوقية وإخافة مقدمي عروض أكثر تنافسية وذلك بتهديدهم بخطف ممثلهم (المرجع ج).

إبراهيم أبو لحوم، شخصية قبلية، الوكيل المحلي للشركة السويسرية ترافيجورا (Trafigura)، وصديق مقرب ليعقوب، يصور لنا اللجنة الجديدة بخفة ظل وهو يضحك بحرارة، قال أبو لحوم في سبتمبر "جلال لا يعرف هذا، ولكني أنا من وضعه في لجنة النفط لتحل ترافيجورا (Trafigura) محل حميد الأحمر وأركاديا (Arcadia)".

ملاحظة: تقود أسرة أبو لحوم وحدات كبيرة من قبيلة بكيل، إحدى أكبر إتحادين قبليين في البلاد، حميد الأحمر هو القائد الفعلي لحاشد، الإتحاد الآخر. من غير الواضح كيف قام أبو لحوم بوضع "يعقوب في لجنة النفط، ولكن هذا الاحتمال لا يستبعد، نظراً لعلاقة أبو لحوم الشخصية مع صالح واستثماراته الواسعة في قطاع الطاقة. نهاية الملاحظة.

5. لاعبين آخرين يختمان جولة المنافسة: الشيخ محمد ناجي الشائف، منافس أبو لحوم على زعامة بكيل، والوكيل المحلي لقسم السلع الأساسية في شركة دايو الكورية العملاقة (Daewoo) من المنتظمين في تقديم عطاءات للنفط اليمني. وخال بالقرابة لأركان حرب قوات الأمن المركزي يحي صالح، ويمثل شركة سلع أساسية فرنسية (NFI) مصالح يحي صالح سوف تتأثر سلباً من عمل لجنة النفط الجديدة، حسبما ذكر يعقوب "إذا كنا سنختار أعلى العروض المقدمة في كل شهر، فما حاجة الشركة الفرنسية ليحي؟ إنه أساساً عديم الفائدة لهم الآن.. بإمكانهم وببساطة إجراء أعمالهم من باريس، وإخراج يحي من العملية".

6. لم يبقيا حميد الأحمر وأركاديا للبترول (Arcadia) صامتين منذ مارس، عندما بدأ الداخلين الجدد في السوق اقتطاع من مكاسبهما وذلك برفع متوسط سعر عطاءات النفط اليمني، مقارنة بمتوسط أسعار مؤشر خام برنت، مقياس قطاع الخام. في يوليو 2009م، وفقاً لأعضاء لجنة النفط، سعت أركاديا (Arcadia) للقضاء على منافسيها من خلال شراء النفط اليمني بسعر مرتفع بصورة مصطنعة تهدف إلى التخويف المؤقت لإبعاد المنافسين عن السوق اليمني، لتعود في الشهر التالي بعرض أقل كثيراً، ومنافسة أقل، وبالتالي أقل دخلاً للحكومة اليمنية. كان عرض أركاديا (Arcadia) 102 سنت أعلى من خام برنت، بينما تقدمت فيما مضى بعرض ٢-٣ سنت أدنى من سعر برنت، مقامرة لتشويه السوق أكسبت الحكومة اليمنية زيادة قدرها 3.4 مليون دولار أمريكي في يوليو.. وصفا كلاً من حميد الأحمر وأعضاء اللجنة أنفسهم عمل اللجنة كصراع لانتزاع السلطة من حميد واحتكاره الطويل لشحنات البلاد من النفط الخام.. قال يعقوب في منتصف أغسطس "حميد ليس رجلاً طيباً، والتجارة بالنفط هي مصدر ثروته الحقيقية".

من جانبه، يستبعد الأحمر أن يهدد هذا مصالحه التجارية.. "الـ \$50,000 دولار الأمريكية التي أحصل عليها كل شهر من أركاديا (Arcadia) هو جزء صغير جداً من هامش دخلي" وقال "إنهم (أحمد علي ومستشاريه) أغبياء إن كانوا يعتقدون بأنهم يستهدفوني بهذه الطريقة.. إذا خسرت عقد أركاديا (Arcadia)، سأقوم بتمثيل شركة أخرى، وفي كلا الحالتين، أنا المنتصر".

7. المنافسات القبلية وغيرها الناجمة عن التغييرات التي طرأت على طريقة الحكومة اليمنية في بيعها للنفط الخام توضح التحديات حتى التي تبدو إصلاحات لطيفة. كل تغيير في طريقة ترسيه العقود، تقررها، وتنفيذها سيؤدي حتماً لتحدي مصالح تجارية راسخة وتحويل مراكز سلطة صنع القرار داخل الحكومة..

أفراد قلائل داخل أو خارج الحكومة تتطلع لإصلاحات اقتصادية مستقبلية، وكثير منهم يستهدفون الامتيازات التعاقدية من الوزارات، كون أن أي شيء أنبل من اغتصاب السلطة لمصلحة ذاتية.. هذا النقد يستهدف دائماً أحمد علي الذي يتوقع العديد من رجال الأعمال المحليين بأن مصالحه التجارية ستستفيد من الصلاحيات الموسعة التي منحت لأعضاء لجنة الاستثمار



الوطني الذي يرأسه.. لن يتمكن أي إصلاح اقتصادي، مهما كان مقنعاً مادياً أو حسن النية، الهروب من براثن المنافسات القبلية اليمنية، التي تظهر في أكثر الأحيان على الساحة التجارية ومنافسة برامج المحسوبة الرئاسية.. نهاية التعليق.

رابط الوثيقة على موقع ويكليوكس الرسمي <http://wikileaks.org/cable/2009/09/09SANAA1782.html>

يتضح من خلال الوثيقة عملية نهب ثروات الجنوب بشكل واضح وجلي لا يستطيع أحد إنكاره، عملية منظمة وتقاسم ثروات الجنوب بين الأسر الحاكمة الشمالية دون منازع. لم يضعوا مصلحة الوطن أمام أعينهم يوماً أبداً، كل الذي فكروا به كيف ينهبون ويتقاسمون ثرواتهم.

ثالثاً: النهب والفساد المنظم في القطاعات النفطية:

لتوضيح مدى النهب المنظم للثروات النفطية في الجنوب، حيث قامت الدولة بإعطاء شركة كنديان نكسن حق الامتياز في قطاع 51 المسمى (شرق الحجر)، الذي يحده مباشرة قطاع 14 المسمى (المسيلة) والتي أيضاً تملك حق الامتياز شركة كنديان نكسن. (قطاع 51 شرق الحجر حضرموت): تم إعلان الاكتشاف التجاري في 2003م في الوقت الذي كانت فيه الحقول المكتشفة هي امتداد لحقلين منتجين في قطاع 14 حقل هيجا وحقل الطويلة. منشآت بمئات الملايين من الدولارات وعقود ضخمة لشركات محلية لنافذين ومخالفات تجديونها في عدة مناقصات وهي مؤشر للطريقة التي يدار بها هذا القطاع. تم استنزاف ونهب نפט قطاع 14 المسيلة بإعلان كاذب عن اكتشاف نفطي واعد، ينتج القطاع بمعداته التي تبلغ سعتها مئة ألف برميل في اليوم وينتج حالياً 3000 برميل يومياً، كارثة اقتصادية غير عادية.

المشكلة الكبرى في نهب القطاع 51 (شرق الحجر) حيث :

- تم مشاركة الدولة بنسبة 87.50% لصالح شركة نكسن المحدودة، وهي نسبة كبيرة بمعيار الدول النفطية، أي إن نصيب الدولة المتمثل في المؤسسة اليمنية العامة النفط والغاز بلغ 12.5% فقط لا غير.
- قطاع شرق حجر ملاصق لقطاع المسيلة، وتم الإنتاج من قطاع شرق حجر في عام 2004م ، وذلك من آبار حدودية مع آبار قطاع المسيلة، لا تبعد آبار المسيلة من آبار شرق حجر ليس أكثر من مئات الأمتار ، يعني ذلك أن القطاعين يستخرجان النفط من نفس الطبقة النفطية، يعني هذا احتيال على الدولة بحيث تبدأ الشركة بالإنتاج باحتساب تكاليف كبيرة، بأنه اكتشاف نفطي جديد.
- قامت الشركة بأخذ القطاع، لأنه سوف ينتهي امتيازها في 2011م وتسلم لليمن كاملة، ولهذا قامت بهذا العمل.
- ويتضح جلياً في عام 2004م، عندما بدأ إنتاج النفط في قطاع شرق حجر، بدأ انخفاض الإنتاج في قطاع المسيلة لأنهم ينتجون من نفس الطبقة النفطية، وهكذا استمر الانخفاض في جميع السنوات من 1990م-2009م.
- هذا العمل الذي قامت به نكسن، لا يفهمه أي شخص غير مطلع في الإنتاج النفطي، لكن من الواضح إن المتنفذين سهلوا هذا، ولا يستبعد مشاركتهم في أرباح الشركة. وهذا يعتبر من الجرائم الكبرى في نهب الثروات النفطية للجنوب.
- في عام 2009م تم اعتراف شركة نكسن إن حقل بشير الخير A وبشير الخير B في قطاع 51 المسمى شرق حجر، ما هي إلا امتداد لقطاع 14 المسيلة حقل هيجا والطويلة، وهذا الاعتراف أتى بعد نهب مئات الملايين من الدولارات لشركات نافذين ومشاركة الشركة بهذا الفساد الكبير، حيث انه بشكل آخر لا يوجد أي اكتشاف جديد وإنما هو نهب للنفط المملوك للدولة وإيجاد اطر قانونية لشرعنه هذا النهب.



استمراراً لنهب الجنوب:

- 1- شركة الحاشدي (يمتلكها متنفذين شماليين) أخذت مناقصة بمبلغ يقدر 35 مليون دولار، فيما يخص قطاع النفط من الحفريات، بدون مناقصة رسمية حسب قانون المناقصات، ولم تلتزم الشركة بالموصفات وشروط المناقصة التي قدمتها الشركة، ومع ذلك ارسى العقد عليها.
- 2- قامت شركة الحاشدي في هذه المناقصة بوضع تكاليف كبيرة وهمية لزيادة التكلفة، ومثال على ذلك وليس الحصر تم احتساب رسوم النقل لحفار بقيمة 382,050 ثلاثمائة واثان وثمانون الف وخمسون دولار على أساس أن الحفار سيتم نقله من عمان، ولكن الحقيقة الحفار موجود في اليمن وتكلفة رسوم النقل 125 دولار، على الرغم من الشركة المسؤولة قيمت شركة الحاشدي بأنها شركة ضعيفة فنياً، و بعد ذلك أعطيت المشروع..... الخ.
- 3- تم إدخال 27 ألف كيلو متفجرات من مادة أفنو شديدة الانفجار مع ملحقاتها وصواعق التفجير والكابلات لشركة نكسن، من اجل إنشاء خط أنبوب 21 كيلو متر ، وهذه المنطقة المراد عمل الأنبوب فيها لا تحتاج لأي تفجير، باستثناء 2 كيلومتر تقريبا لا تستدعي هذه الكمية من المتفجرات، وعند نزول المراقبين تم اكتشاف انه قد تم حفر 17 كيلو متر عند تقديم الطلب. مع العلم أن وزارة الداخلية سحبت الترخيص المخصص للمتفجرات. إلا أن:
 - المتفجرات دخلت البلاد؟ كيف ذلك؟
 - والسؤال الأهم أين ذهبت كل تلك المتفجرات؟؟؟
- 4- عدم جدية المناقصات والتلاعب بالموصفات، أدى إلى إهدار ملايين الدولارات في الصيانة. مثال على ذلك وليس الحصر انزلاق أنبوب النفط الخاص بالتصدير في قطاع 51 شرق حجر.
- 5- اخذ مناقصات لشركات متنفذة والتلاعب بمواصفاتها بمبالغ كبيرة، ونهب الثروات من خلال ذلك. ومثال على ذلك وليس الحصر اعتماد مناقصة بمبلغ 1,500,000 مليون وخمسمائة الف دولار.
- 6- أعطيت شركة الحاشدي مناقصة من قبل شركة نكسن بملايين الدولارات، وبعد مراجعة الوثائق اتضح أن شركة الحاشدي ضعيفة فنيا حسب تصنيف الشركة المنتجة، ومع هذا أعطيت المناقصة بملايين الدولارات.
- 7- أعطيت مناقصة لشركة اليمن للبناء والتموين في قطاع 51 شرق حجر، ولم تلتزم هذه الشركة بالموصفات، وعلى الرغم من ذلك أعطيت هذه المناقصة.
- 8- ومن مظاهر الفساد أيضاً واستمرار لنهب ثروات الجنوب، إعطاء مناقصة ب(3 مليون) دولار بدون مناقصات حسب القانون، لشركة Air Drilling.
- 9- استمراراً للفساد والنهب المنظم، طلب الشركات مستحقات واعتمادات إضافية ليس لها الحق بطلبها، وذلك عن فترة توقف الإنتاج بعد تفجير أنبوب النفط في مأرب. ومثال على ذلك وليس الحصر شركة الحثيلي والتي أخذت (1,441,440) مليون وأربع مائة وواحد واربعون ألف واربعمائة واربعون دولار، حيث تأخذ 50 دولار على كل قاطرة تتأخر في التحميل، على الرغم انه لا يوجد في العقد ما يوجب ذلك، وتحمل هذا الدولة من نصيبها. وهنا يتبادر لأذهاننا من المستفيد من تفجير أنابيب النفط، ما دامت هناك أرباح إضافية؟؟؟
- 10- قطاع S-2 العقلة شبوة، تم شراء معدات إنتاج مبكر من شركة Weatherford (ويدرفور) بأكثر من عشرة ملايين دولار، بينما هي معدات قديمة لا تتجاوز قيمتها مليون دولار. إضافة لذلك أن هذه المعدات القديمة والتي تتميز بعدم مطابقتها للسعة و عدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة، حيث تقوم



بتلويث البيئة، وتحرق حوالي 200 برميل يوميا، فإذا حسبنا ذلك 200 برميل*100 دولار(قيمة البرميل)* شهر* سنة، ينتج لنا حوالي سبعة ملايين ومائتين ألف دولار تقريبا سنويا هباءً منثورا دون محاسبة أو رقابة، غير الإضرار البيئية.

11- من ضمن النهب تكاليف قطاع 51 على اعتبار انه استكشاف نفطي جديد، مشاريع بمئات الملايين من الدولارات وبناء منشآت بأكثر من 300 مليون دولار، نهب وفساد كبير جدا.

12- شركة الماز (التابعة لمتنفذ شمالي)، وضمن التقاسم للثروات واحتكار المتنفذين لثروات الجنوب، أعطيت عقود العمالة في قطاع 51 شرق حجر.

13- إجمالا قطاع 51 شرق حجر حتى 2008م: بلغت نفقات المشروع (781,335,542) سبعمائة وواحد وثمانون مليون وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ألف وخمسمائة واثنان واربعون دولار. العائدات من القطاع (1,762,815,586) مليار وسبعمائة واثنان وستون مليون وثمانمائة وخمسة عشر الف وخمسمائة وستة وثمانون دولار لإجمالي النفط المنتج. متوسط سعر النفط 65 دولار/برميل. إجمالي إنتاج نفطي (27,938,740) برميل. صافي عائدات الدولة حتى 2008م بلغت (744,64) مليون دولار خلال خمس سنوات. وعندما تنظر إلى أن المعدل السنوي لعائد الدولة الصافي بلغ (148,92) مليون دولار فقط لأغیر، هنا يتضح جليا مدى الفساد والنهب المنظم للثروات النفطية في الجنوب، حيث حسبت النفقات (781,335,542) دولار في قطاع 51 شرق حجر على أساس انه قطاع جديد وفي الأصل انه امتداد لقطاع 14 المسيلة، ومبلغ (1,071,378,100) مليار وواحد وسبعون مليون وثلاثمائة وثمانية وسبعون الف ومائة دولار وهذا المبلغ عبارة عن (إجمالي الإنتاج* متوسط سعر النفط = صافي عائدات الدولة حتى 2008م)، هذا المبلغ الكبير ذهب أدراج الرياح على الدولة والجنوب بشكل خاص وذهب إلى جيوب المتنفذين والفاستدين، هذا خلال خمس سنوات فقط لأغیر، كيف إذا تم احتساب السنوات كاملة؟؟؟

14- قطاع (9) المسمى قطاع مالك، أكثر من خمس سنوات ولم يبنى خط أنبوب للنفط، وذلك لتعاقد شركة الحثيلي المتنفذة التابعة لشيخ من الشمال، والذي ورد أسمة في القائمة السوداء لتجار السلاح، والتي تتبع قيادات نافذة كبيرة في الدولة ومنهم قادة عسكريين شماليين كبار، والتي تربح الملايين الدولارات من جراء عدم عمل أنبوب نفط للقطاع النفطي رقم (9) قطاع مالك، حيث تقوم بنقل النفط بواسطة قاطراتها من القطاع. وبهذا تهدر على الدولة مئات الملايين لصالح المتنفذين.

15- ومن المعروف أن شركة O.M.V النمساوية العاملة في القطاع العقلة شبوة S2، قامت بوضع مناقصة لعمل خط أنبوب بقيمة 60 مليون دولار، ولكن بعد ضغوط تم إلغاء المشروع، وذلك لان شركة الحثيلي هي المقاول الرئيسي لنقل النفط، وبهذا خسرت الدولة مئات الملايين ليتحصل عليها المتنفذين.

أن محاولة الربح فقط دون النظر إلى تطوير قطاع النفط كأهم رافد اقتصادي واستراتيجي للتنمية ولدا تصارعت مراكز القوى في سبيل السيطرة على الشركات وكذا تقاسم الشركات كوكلاء عليها.

أن من أهم الجوانب التي تم تجاهلها جانب البيئة والذي ترك أثراً مدياً على الزراعة والآبار الجوفية للمياه، وعلى سبيل المثال وليس الحصر شركة نكسن كانت تعيد حقن الماء المصاحب للنفط حوالي 500 متر لطبقة الحرشيات مما أدى إلى تلوث الأحواض المائية. في مختلف دول العالم تتوفر إمكانيات وتجهيزات لقياس نسب التلوث ومقاضاة الشركات المخالفة بتعويضات بمئات الملايين من الدولارات، إلا أن هذا الجانب يكاد يكون غائبا في سياسة الوزارة ومهملاً إلى درجة كبيرة جدا. (انظر الملحق رقم 5)

المشكلة الكبرى الأخرى في نهب القطاع 10 (شرق شبوة) وفساد شركة توتال حيث:



- تحايل شركة الماز بأسعار الديزل التي تمد بها شركة توتال في قطاع 10 من عام 2008-2011م، بواسطة مؤسسة مقبل مبارك وإخوانه للتجارة من خلال عقد الصيانة والتشغيل. حيث وصل إجمالي التكلفة للديزل المباع لشركة توتال من قبل شركة الماز التابعة (لمتنفذ شمالي) 140 مليون دولار، انظر لميزانية قطاع 10. ويتضح من الوثائق المراسلات الخاصة بتغيير أسعار الديزل المدعوم من الدولة وفواتير باسم مجموعة يمن هورس للتجارة والمقاولات وفاتورة وحساب شركة الماز.
- بلغت ميزانية الديزل في قطاع 10 لشركة توتال، في عام 2005م أكثر من 20 مليون دولار وعام 2009م أكثر من 30 مليون دولار وعام 2011م أكثر من 60 مليون دولار. أدى كل هذا الفساد إلى زيادة تكلفة الإنتاج من جانب التشغيل، والذي في آخر المطاف أدى بالدولة إلى تحمل كل هذه التكاليف.
- تواطؤ شركة توتال مع الفاسدين حيث ألغت مشروع إنشاء وحدة إنتاج الديزل من إنتاج النفط الخام والذي كان سوف يكلف 3.5 مليون دولار فقط، وقد قامت القطاعات الأخرى النفطية به لتخفيف التكاليف مثل قطاع المسيلة.
- تسببت شركة توتال بإحراق ما يقارب نصف احتياطي الغاز المخزون القابل للاستخراج في قطاع 10.
- شركة توتال في قطاع 10 هناك فساد عالي بهذه الشركة على سبيل المثال بناء محطة تعمل بالغاز 50 ميغا السعر العالمي من 600 ألف دولار إلى 900 ألف دولار لكل واحد ميغا بينما نفذتها الشركة بمبلغ 200 مليون دولار.

جدول رقم (3)

العمالة والشركات المحلية والأجنبية المقولة من الباطن في اليمن لعام 2009م

اسم الشركة	النشاط	عدد العاملين اليمنيين	عدد العاملين الأجانب	إجمالي عدد العاملين بالشركة	نسبة العمالة اليمنية
جيوسرفس	تحليل الجيولوجيا للصخور	81	23	104	78%
هالبرتون	تسميت ومعالجة الآبار	135	40	175	77%
نيبرس يمن المحدودة	حفر آبار	312	102	414	75%
شركة أم بي	خدمات	127	41	168	76%
شلمبرجر لما وراء البحار	تصور تفجير الآبار	631	147	778	81%
سي جي جي	مسح زلزالي	7	2	9	78%



97%	67	2	65	حفلا آبار	سايت جروب
73%	106	29	77	التحليل الجيولوجي للصخور	بيكر هيوز أنتك
87%	23	3	20	فحص الآبار. إنتاج مبكر	المنصوري
93%	82	6	76	إمداد مواد كيميائية	إم أي
67%	6	2	4	نقل جوي	طيران ابو ظبي
99%	100	1	99	صيانة منشآت نفطية	أويلتولز
61%	346	136	210	خدمات	الماز / ابيدكس والماز جروب
86%	288	39	249	مسح جيوفيزيائي	الشركة الصينية للجيوفيزياء BGA
76%	652	158	494	خدمات	زيبب
44%	361	201	160	خدمات حفر	جوكو
83%	18	3	15	خدمات نفطية	سي سي سي
97%	323	11	312	خدمات	شركة تنمية
86%	35	5	30	خدمات مواد كيميائية	بتروكيم
91%	2623	228	2395	إنشاء وإمداد	هوك العالمية
93%	361	25	336	صيانة منشآت نفطية	الحاشدي
94%	916	58	858	تغذية	الشركة اليمنية للتموين
98%	165	3	162	تغذية ونقل	مجموعة الشركة العربية
95%	1773	93	1680	خدمات	إنتراكس
94%	359	23	336	خدمات	المسار
50%	10	5	5	خدمات	هود أويل
98%	126	2	124	خدمات	شرق مسعود



73%	37	10	27	خدمات	الشركة اليمنية العالمية للخدمات
85%	13	2	11	خدمات	الأخوة المتحدون
94%	16	1	15	خدمات	شركة بن مطهر للنفط والغاز

المصدر: نشرة إحصائية وزارة النفط والمعادن 2009م-وزارة النفط والمعادن.-

تابع جدول رقم (3) العمالة والشركات المحلية والأجنبية المقاوله من الباطن في اليمن لعام 2009م

اسم الشركة	النشاط	عدد العاملين اليمنيين	عدد العاملين الأجانب	إجمالي عدد العاملين بالشركة	نسبة العمالة اليمنية
الشركة المتحدة	خدمات	21	6	27	78%
ونيفرسال أوجدن	خدمات	11	1	12	92%
فرننت	خدمات	14	2	16	88%
زودر فورد	حفر آبار	224	97	321	70%
أبار	خدمات حقول	40	10	50	80%
دوم	خدمات نفطية	612	95	707	87%
ذكوان	خدمات نفطية	45	3	48	94%
ويكاندو	خدمات نفطية	10	1	11	91%
عدنان للخدمات النفطية	خدمات نفطية	5	1	6	83%
تكنوهاوس	خدمات نفطية	8	4	12	67%
الشركة اليمنية للإمداد والتخزين	خدمات نفطية	22	2	24	92%
شركة ترانس اسيا	خدمات نفطية	2	2	4	50%
مجموعة الشائف	خدمات نفطية	9	3	12	75%



87%	111	14	97	تغذية	بنجنساري
79%	34	7	27	خدمات نفطية	ثابت أويل
90%	10	1	9	خدمات نفطية	مجموعة رويال
92%	78	6	72	خدمات نفطية	دلتا
100%	8	0	8	نقل وخدمات	الليث
81%	73	14	59	التحليل الجيولوجي للصخور	بتروسيرفس
85%	65	10	55	خدمات نفطية	الحيثلي
89%	209	22	187	تغذية	سودسكو
95%	173	8	165	خدمات نفطية	الاوس
83%	6	1	5	خدمات نفطية	فيك أويل
79%	57	12	45	خدمات مينا التصدير الضبة	لمنالكو
97%	33	1	32	خدمات نفطية	بايونير
89%	9	1	8	خدمات نفطية	أبو مانع
100%	8	0	8	خدمات نفطية	أكسيد يمن
95%	19	1	18	خدمات نفطية	الفرات
80%	5	1	4	خدمات نفطية	هايمو
64%	143	52	91	خدمات نفطية	جريفن
%86	12745	1779	10966	الإجمالي	

المصدر: نشرة إحصائية وزارة النفط والمعادن 2009م- وزارة النفط والمعادن.-

من خلال جدول رقم (3) للشركات العاملة في المجال النفطي، معظم هذه الشركات هي تابعة لمتنفيذين شماليين محتكرين الخدمات النفطية ويتم تقسيم القطاعات والخدمات بينهم، نذكر هنا بعض الشركات المتنفذة من المحافظات الشمالية:



- شركة (الماز-ابيوكس) (متنفذ شمالي) المقاول الرئيس لسنوات عدة في شركة توتال، يمنح ملايين الدولارات شهريا وذلك لأن العقد الخاص به هو كل من يعمل في شركة توتال يوظف عن طريق شركة (الماز-ابيوكس) ويستلم مبالغ طائلة على ذلك.
- شركة دوف (متنفذ شمالي) شركات حفر إضافة إلى نسبته +وكالات شركات.
- شركة الحثيلي (متنفذ شمالي) لنقل النفط الخام في عدة قطاعات منها للقطاع التي تعمل به شركة كالفالي لأكثر من خمسة أعوام، لم يتم انجاز خط الأنبوب وكذا في قطاع S2شبو، تعثر بناء خط الأنبوب لاستمرار استنزاف الثروات بعشرات الملايين من الدولارات.
- شركة الحاشدي (متنفذ شمالي) عقود حفر بمئات الملايين من الدولارات في وقت لم تقم الدولة بإنشاء شركة وطنية للحفر لرفد الاقتصاد. فقد تم التعامل مع الثروات النفطية بطريقة استنزافية دون التفكير بأي بدائل اقتصادية.
- شركة XCS للتغذية لبنانية الأصل، توجد شراكة بنسبة 50% مع الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية بعقود بملايين الدولارات.
- (متنفذ شمالي) وكيل شركة شلمرجر لما وراء البحار.
- (متنفذ شمالي) وكيل شركة كالفالي بالإضافة إلى عقود بيع النفط الخام، واحتكار مبيعات النفط الخام من قبل شركة أركاديا للبترول المحدودة (Arcadia) التي مقرها بلندن ومالكها متنفذ شمالي.
- (متنفذين ومشايخ قبليين شماليين) وكلاء للشركات الإنتاجية في القطاعات النفطية.
- (متنفذ شمالي) شركات خدمات نفطية ووكيل لشركات إنتاج النفط في قطاعات إنتاجية مثل الشركة الكورية كي ان او سي.
- (متنفذ شمالي) وكيل شركة MI+شركات أخرى.
- شركة الكون (متنفذ شمالي)، شركة حراسات أمنية.
- شركة جريفن (متنفذ شمالي).
- شركة تنمية (متنفذ شمالي) لنقل النفط.
- عقود الحماية للجيش بملايين الدولارات لقيادات عسكرية شمالية + (متنفذ شمالي) (المسئول الأول على امن الشركات).
- عقود النقل للطيران للشركات الأجنبية شركة YJV تتبع (متنفذ شمالي) يتحصل على ملايين الدولارات باسم شراكة مع الخطوط الجوية اليمنية تتحمل الخطوط الجوية اليمنية قيمة الوقود والمواقف وتأخذ شركتها الأرباح لنقل الموظفين في كل القطاعات النفطية بطائرات داش تابعة للخطوط الجوية اليمنية.

نستخلص من هذه الوثائق بعض النقاط أهمها:

- بعد عام 1994م تم إجبار شركة نكسن على الانتقال من عدن إلى صنعاء وتأجير مقرات لها بملايين الدولارات سنويا بينما هناك مجمع في عدن ويخص الشركة مبني بمواصفات وتجهيزات عالية، إلا انه تم تسليم هذا المبنى لرئاسة الجمهورية وبيعة وهو من أصول وزارة النفط.
- كما تم التصرف بكل الأراضي التابعة لوزارة النفط في الجنوب والتي كانت تعمل بها شركات مثل ألفا ونمر واجبت، مقر شركة ألفا في ساحل أبين اخذ نصفه (متنفذ شمالي).
- إغفال الوزارة متابعة ميزانيات الشركات، حيث أن كلفة النفط عالية ومبالغ بها. وإجبار الشركات على منح عقود لنافذين فتح شهيتها للفساد، وبالتالي تبالغ الشركات في كلفة الإنتاج حيث وصلت في بعض الأعوام إلى حدود 700 مليون دولار.



- دفع ملايين الدولارات للقيادات العسكرية الشمالية في حضرموت تحت اسم الحماية العسكرية وكذا مشاركة الجيش في عمليات تهريب الديزل وابتزاز الشركات.
- تعمل الشركات الأجنبية دون ضوابط وبالتالي يستشري الفساد ويتم العبث بثروات النفط وتدمير البيئة.
- إحراق الغاز في عدة قطاعات وعدم الاستفادة منه في الصناعات وتوليد الكهرباء في وقت تتدهور فيه هذه الخدمات، إلا إن مصلحة الوطن لم تكن يوماً ضمن اهتمامات الجهات المسؤولة.
- الإضرار بالاحتياطي النفطي من خلال دفع الشركات إلى زيادة الإنتاج وتعتمد الشركات إلى الحفر المائي مما يؤدي إلى إضعاف الضغط ألكمني وبالتالي بقاء كميات كبيرة من النفط يصعب استخراجها حيث يرتفع الإنتاج لفترة عبر حفر أكثر من بئر في الحقل النفطي وبعد ذلك ينتهي الضغط ألكمني وتبقى كميات من النفط في أعماق الأرض.
- النفط الثقيل في بعض الشركات مثل كالفالي بحاجة إلى معالجات لرفع الإنتاج، أهمل هذا الجانب كما أهملت الكثير من تلك الجوانب.
- تم الإعلان عن مناقصة بحرية لعدة قطاعات في البحر الأحمر، تقدمت شركات عالمية مثل شل و ستات أويل النرويجية وطالبت هذه الشركات بأخذ 4 قطاعات وبمفاوضات مباشرة وكانت فرصة ذهبية إلا إن وزارة النفط رفضت العرض وطلبت من شركة شل وستات أويل الدخول بإجراءات مناقصة وتأهيل انسحبت الشركتان، وألغيت المناقصة إمامأسباب رفض المفاوضات المباشرة مع الشركتين أعلاه، فلا أنها ترفض أي وسطاء أو وكلاء ودفع عمولات ورشاوي، وهكذا لأن المصلحة الفردية تغطي على كل السلوكيات والممارسات لم يهتمهم مصلحة البلد إذ إن دخول شركات عالمية سوف يفتح المجال لاستثمارات اكبر.

أن النقاط المذكورة هي مؤشر ربما لتجاوزات أكبر و بحاجة إلى منظمات وجهات دولية للبحث في هذا الفساد، الذي أشارت إليه منظمة الشفافية الدولية في تقاريرها السنوية. إن المواضيع بحاجة إلى شركة متخصصة مستقبلاً للبحث في كل السجلات والوثائق وسوف تكشف عبث مهول بالثروات النفطية وإجراءات لمناقصات شكلية لضمان استمرار العبث وتدمير هذا القطاع الحيوي. أن محاولة الربح فقط دون النظر إلى تطوير قطاع النفط كأهم رافد اقتصادي واستراتيجي للتنمية ولهذا تصارعت مراكز القوى في سبيل السيطرة على الشركات وكذا تقاسم الشركات كوكلاء. أن من أهم الجوانب التي تم تجاهلها جانب البيئة والذي ترك أثراً مدياً على الزراعة والآبار الجوفية للمياه، وعلى سبيل المثال وليس الحصر شركة نكسن كانت تعيد حقن الماء المصاحب للنفط حوالي 500 متر لطبقة الحرشيات مما أدى إلى تلوث الأحواض المائية في مختلف دول العالم تتوفر إمكانيات وتجهيزات لقياس نسب التلوث ومقاضاة الشركات المخالفة بتعويضات بمئات الملايين من الدولارات، إلا أن هذا الجانب يكاد يكون غائبا في سياسة الوزارة و مهمل إلى درجة كبيرة جدا .

ثالثاً: نهب ثروات الجنوب المستقبلية (نهب موارد الأجيال القادمة):

أن القطاعات الاستكشافية الواعدة بالإنتاج النفطي بلغت 36 قطاع في 2009م، وكان منها 34 قطاع هو من القطاعات الجنوبية، وقطاعين فقط في المحافظات الشمالية أي أن الثروة النفطية القادمة إن شاء الله سوف تستخرج من الجنوب.



الكارثة الكبرى: هناك نفس المشكلة في القطاعات الاستكشافية، التي عانت منها القطاعات الإنتاجية، حيث توجد نسب في حصة المشاركة للشركات الحاصلة على حق الاستكشاف مع المتنفذين والمشايخ في الشمال وهم من سيطروا على الثروة النفطية، بصورة وكلاء لهذه الشركات الإنتاجية من الباطن. ويتضح كذلك أن من أجمالي القطاعات المفتوحة البالغة 51 قطاع، أن نصيب الشمال هو 7 قطاعات فقط، بينما 44 قطاع هو حصة الجنوب من هذه القطاعات.

خلاصة القول إن هناك نهب كبير جدا لثروات الجنوب المستقبلية فلم يكتفوا بالثروات التي نهبت سابقا وتنهب الآن بل يريدون أن ينهبوا علينا مستقبلا ومستقبل الأجيال القادمة.

ما تحصل عليه الجنوب من موارده:

جدول رقم(4)

النفقات العامة للدولة حسب التقسيم الإداري للفترة 1994م-2012م

الدواوين العامة (%)	النفقات العامة للمحافظات الشمالية من إجمالي الإنفاق العام (%)	النفقات العامة للمحافظات الشمالية (مليون ريال)	النفقات العامة للمحافظات الجنوبية من إجمالي الإنفاق العام (%)	النفقات العامة للمحافظات الجنوبية (مليون ريال)	البيانات ----- - السنة
76.01	13.03	13300	10.96	9514	1994
77.67	12.66	16944	9.68	11445	1995
83.68	9.62	23886	6.71	15277	1996
85.53	8.67	28249	5.8	17542	1997
82.50	10.58	33150	6.92	20358	1998
80.19	12.16	40923	7.65	25678	1999
81.84	11.42	56450	6.73	33220	2000
79.59	12.96	65653	7.45	37768	2001
78.92	14.08	81325	7.02	38734	2002
81.84	11.98	91352	6.2	47251	2003
81.74	12.04	105416	6.21	54495	2004
83.74	10.82	127681	5.44	64146	2005
84.86	10.5	121815	4.66	54117	2006
84.86	10.33	179051	4.81	83462	2007
84.69	10.5	233288	4.81	106987	2008
81.76	12.53	231219	5.7	105093	2009
82.55	12.23	242299	5.23	103494	2010
81.09	13.07	264608	5.81	117588	2011
83.23	11.72	308403	5.05	132956	2012

المصدر:

- نشرة إحصائية مالية الحكومة 2002م الربع الأول - وزارة المالية - الجمهورية اليمنية - صنعاء.



- نشرة إحصائية مالية الحكومة 2006م الربع الرابع - وزارة المالية - الجمهورية اليمنية - صنعاء.
- نشرة إحصائية مالية الحكومة 2010م الربع الرابع - وزارة المالية - الجمهورية اليمنية - صنعاء.
- نشرة إحصائية مالية الحكومة 2012م الربع الثالث - وزارة المالية - الجمهورية اليمنية - صنعاء.
- تم إعداد الجدول من قبل الباحث.

بعد هذا كله من نهب ثروات الجنوب في الماضي والحاضر والمستقبل، بماذا تتم مكافأته، بنفقات في الموازنة العامة هزيلة جداً، يتم إنفاقها في أشياء مكتئبة وغيره، ومع هذا الإنفاق الهزيل كذلك يتم نهبه وسرقته... بل تم تخفيض النفقات العامة على الجنوب خلال الفترة 1994م-2012م، حيث بلغت النفقات في عام 1994م 10.96% من إجمالي الإنفاق، وأصبحت في عام 2012م 5.05% من إجمالي الإنفاق، أي تم تخفيض الإنفاق بمقدار 5.91%، بشكل واضح تم تخفيض الإنفاق على الجنوب بأكثر من النصف. مأساة كبرى ما تم العبث به ونهب ثرواته وهو إنفاق هزيل في الأصل. هناك مفسدين من الشمال لم يهتموا أبداً بان هناك دولة وان هناك شعب في الجنوب، بل تعاملوا معه على انه مصدر للنهب والفيدي. وهناك دراسة موجزة للاضرار البيئية وامراض السرطان التي تفتك بمواطني محافظة شبوة في الملحق رقم 5.

الحراك الحامل السياسي للقضية الجنوبية:

"وفقاً للمادة (20) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يعد الحق في التجمع السلمي من حقوق الإنسان السياسية، ويقع على عاتق الدولة التي لم تلتزم بهذين الحقين الصكين الدوليين التمكين من ممارسة هذا الحق، واليمن يلتزم بالإعلان العالمي بموجب المادة (6) من الدستور ويلتزم بالعهد بالتصديق عليه. يترتب على ممارسة الحق في التجمع السلمي، ممارسة طائفة من الحقوق المدنية والسياسية، الحق في الرأي والتعبير من خلال الخطب والشعارات الحق في حرية الفكر من خلال الأفكار التي تطرح في الاجتماع، والحق في حرية الانتقال - الحرية الجسدية من خلال الانتقال للوصول إلى مكان التجمع ومرور المظاهرات والمسيرات وهي حقوق يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المواد (13، 18، 19) والعهد الدولي في المواد (12، 18، 19) ويكفلها الدستور اليمني في المادتين (42، 57) ويترتب على تعطيل أو انتهاك الحق في حرية التجمع السلمي تعطيل وانتهاك هذه الحقوق مجتمعه.

وهذا ما كان من قبل الحكومة اليمنية، فحينما لجأ المتضررون من آثار حرب 1994م بالمطالبة بإزالتها إلى مختلف سلطات الدولة بما فيها السلطة التشريعية، إلا أن تلك المطالبات قوبلت باللامبالاة والتجاهل حيث استمر مسلسل الاستيلاء على الأراضي وازدادت معاناة المبعدين والمتقاعدين الأمر الذي جعلهم يعبرون عن استيائهم من تجاهل السلطة لقضاياهم بالوسائل المشروعة التي كفلها لهم الدستور والقانون كنتظيم الاعتصامات والاحتجاجات والمسيرات والمظاهرات السلمية كون تلك الوسائل تمثل الطريقة الوحيدة التي تبقت لهم لإيصال قضيتهم إلى الرأي العام المحلي والعالمي للوقوف إلى جانبهم.

وكانت نقطة البداية لتلك الفعاليات محافظة حضرموت التي شهدت أول مسيرة سلمية بتاريخ 1998/4/27م والتي طالب المنظمين لها بإنهاء آثار الحرب إلا أن تلك المسيرة تم قمعها بالقوة المسلحة والرصاص الحي الأمر الذي أدى إلى سقوط قتيلين هما: فرج بن همام، وأحمد عمر بارجاش، وعدد من الجرحى واعتقال عدد من المشاركين في المسيرة، ثم تلتها مسيرة سلمية أخرى شهدتها مديرية مودية محافظة أبين تم قمعها بالقوة.



وبتاريخ 2000/4/27م شهدت محافظة حضرموت مسيرة احتجاجية في غيل باوزير إحياء لذكرى قمع المسيرة السلمية في 1998/4/27م. وقد كان لتلك الفعاليات وما ووجهت به من قمع اثر مهم في توسيع دائرة الحراك السلمي و الاهتمام بقضاياها سواء من قبل الأحزاب السياسية المعارضة أو منظمات المجتمع المدني أو الصحف التي تناولتها وغطت أحداثها، وهو ما جعل السلطة تعيد النظر في تعاطيها مع تلك القضايا وقياداتها عن طريق التوجيهات المستمرة بحلها وتشكيل لجان حكومية لها والالتقاء بقياداتها والوعد بإنهاء تلك القضايا وحلها وبقدر ما مثلت تصرفات السلطة تلك اعترافا بحقيقة القضية الجنوبية إلا إنها أكدت أن السلطة غير راغبة في التعاطي مع هذه القضية بجدية فقد كانت تلك التوجيهات والحلول جزئية وليس بمقدورها إزالة نتائج آثار الحرب ، لأن إزالة تلك الآثار والنتائج يحتاج إلى تدابير سياسية وحقوقية تحقق الوفاق والتصالح الوطني وجبر الضرر الذي لحق بالجماعات والآلاف.

ومنذ عام 2007م الذي بدأ فيه الحراك السلمي يأخذ منحى آخر توسعت فيه دائرة المطالبة بإنهاء آثار الحرب وحل القضايا العالقة فقد صار المحتجون اكثر انتظاما حيث ظهرت تكوينات مطلبية جديدة فبالإضافة إلى جمعية المتقاعدين برزت جمعيات أخرى منها جمعية العاطلين عن العمل وجمعية شهداء ومناضلي الثورة وغيرها وفي هذه الفترة شهد الحراك المدني السلمي تطور استراتيجي من خلال نجاح الجمعيات في تشكيل اطر تنسيقية تتولى تنظيم الفعاليات الاحتجاجية وإدارتها والإشراف عليها ومن هذه التشكيلات مجلس تنسيق الفعاليات المدنية والسياسية والذي جاء بعد سلسلة من اللقاءات والحوارات ولقد أظهرت نتائج هذا التحول في معظم الفعاليات المقامة لاحقا والتي تميزت عن سابقتها في المقدرة على دفع الناس من مختلف المحافظات للالتفاف حول قضية الجنوب والتعبير عنها فقد كانت هذه الفعاليات ذات دلالات ورسائل هدفها وحدة ابناء الجنوب حيث ازدادت حدة المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والمهرجانات الاحتجاجية والتضامنية لتشمل أغلب محافظات ومديريات الجنوب، ففي هذا العام دعا قادة الحراك السلمي إلى تنظيم اعتصام احتجاجي في مدينة عدن واختاروا له تاريخ 2007/7/7م موعدا للقيام به ولا شك أن اختيار هذا اليوم بالذات ليكون يوما للاحتجاج والاعتصام له دلالة سياسية باعتبار انه اليوم الذي تحتفل فيه السلطة بانتصارها في الحرب وقد واجهت السلطات هذه المبادرة بمزيد من التشدد والقمع حيث تم وضع نقاط عسكرية مكثفة في كافة مداخل مدينة عدن والطرق المؤدية إليها وانتشار عدد كبير منهم في مدينة عدن لمنع وصول المشاركين إلى مكان الاعتصام. ثم توالى الاحتجاجات والمهرجانات والمسيرات التي اختارت من المناسبات الوطنية الجنوبية موعدا لها كالعيد الرابع والأربعين لثورة 14 أكتوبر، وذكرى يوم الاستقلال 30 نوفمبر والتصالح والتسامح في 13 يناير والذي انطلق من جمعية ردفان الخيرية في محافظة عدن في 2006م.

على الرغم من أن السلطة قد اعترفت أكثر من مرة وبأكثر من وسيلة بما لحق بالجنوب وأهله من ظلم وضميم إلا أنها لم تول الأصوات المنبعثة من الجنوب أي اهتمام بغرض الوصول إلى الحل حفاظا على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي فكل ما سعت إليه هو إخراس أصوات المحتجين من خلال المساومات الفردية لبعض البارزين من قيادات الحراك أو التسويات الجزئية إضافة إلى القسوة في قمع الفعاليات والاحتجاجات السلمية بالقوة العسكرية.

ففي هذه الفترة كانت ممارسات السلطة للانتهاكات كثيرة وكبيرة بحق المحتجين سلميا فمع اختتام شهر مارس من العام - 2008م - باشرت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات واسعة طالت العديد من الناشطين في الفعاليات التي شهدتها المحافظات الجنوبية فقد قامت وفي ساعات متأخرة من الليل وفي توقيت واحد تقريبا بمداومة منازل مجموعة من الناشطين البارزين في عدن ولحج وتعرضوا جميعا لحالة الاختفاء القسري ولم يتبين مكان احتجازهم الا بعد خمسة عشر يوما من اعتقالهم.



وقد بلغت تجاوزات الأجهزة الحكومية مستويات عليا فقد قامت بقمع الكثير من التجمعات السلمية بالقوة المسلحة واستخدمت القوة في مواجهة المعتصمين السلميين وبحسب الإحصائيات فإن من (2136) فعالية تجمع سلمي تعرضت عدد كبير منها للقمع واستخدمت فيها السلطات الأمنية الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع والهرات مما أدى إلى مقتل 1237 جنوبي تم توثيقهم في ملحق **"القتل خارج نطاق القانون ضد أبناء الجنوب"** والمقدم ضمن المحتوى الذي بين ايديكم.

أن القضية الجنوبية، ليست قضية حقوقية فحسب بل انها قضية سياسية، ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية تهم الاغلبية الساحقة من ابناء الجنوب. وتتلخص اهم مظاهرها في "الاقصاء والتهميش السياسي والاقتصادي لابناء الجنوب؛ والنهب والاستيلاء غير المشروع للعقارات والاراضي، والثروات النفطية والمائية؛ وتدهور مستوى التعليم والصحة، وتعميم الظواهر الاجتماعية السلبية في الشمال على الجنوب؛ واستخدام العنف والتضييق والحصار الاعلامي ضد نشطاء الحراك السلمي الجنوبي".



الخاتمة:

لقد تناولت الرؤى لمحتوى القضية الجنوبية والمقدمة من قبل المكونات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمرأه والشباب، إسهاماتها من منظور مواقفها السياسية. البعض منها جانب حقائق الواقع معترفاً ومؤكداً أن القضية الجنوبية، جذورها بالأبعاد الستة ومحتواها، يتحدد ملامحة منذ قيام مشروع دولة الوحدة 22 مايو 1990م، وإن حرب صيف 1994م الظالمة أفقدت مضامين ومشروعية الوحدة في الوقت الذي حاولت بعض الرؤى إغفال هذه الحقائق، في محاولة لجعل القضية الجنوبية واقع صراع دائم بين الجنوبيين أنفسهم.

لقد قدم الحراك السلمي الجنوبي الوثائق والمستندات والأدلة والحقائق حول محتوى القضية الجنوبية، وما طال الجنوب من القتل والنهب، والفيده، والسلب، والانتهاكات لحقوق الإنسان والتمييز العنصري، والتدمير للبنية التحتية وكلها تؤكد عدالة ومشروعية القضية الجنوبية.

إن الدور التاريخي الذي مثلته ثورة الرابع عشر من أكتوبر 1963م محققة الاستقلال الوطني في 30 نوفمبر 1967م، وهاهو الحراك السلمي الجنوبي يتعاطى مع القضايا المصيرية لشعب الجنوب، مع الفارق في الزمان و المكان .. وإن مبدأ التصالح والتسامح الذي انتهجه الحراك السلمي الجنوبي لحل كافة القضايا والصراعات السياسية التي شهدتها الجنوب، يقف شاهداً، أن هناك قوى سياسية أزعجها تبني الحراك السلمي الجنوبي لهذا المبدأ، وهي تحاول مستمته شق الصف الجنوبي وحراكه السلمي من خلال إرباك المشهد السياسي والصاق تهمة الإرهاب بالحراك السلمي الجنوبي. ولا شك أن الجميع يدرك من يقف وراء الإرهاب، في محاولة لخلق حالة من عدم الاستقرار للأمن والسلم الاجتماعي في اليمن جنوباً وشمالاً والإقليم والعالم أجمع.

لقد لعبت مؤسسة (الأيام) أدواراً نضاليه متميزة، دفعت بالقضية الجنوبية إلى مستوى المجتمع الإقليمي والدولي، وهي لا تزال تواجه شتى الأساليب التي تعرقل دفع التعويضات الكاملة لها، وفقاً للبيانات المتضمنة محتوى القضية الجنوبية. وإن هذه العراقيل تهدف إلى عدم تمكين الحراك السلمي الجنوبي من امتلاك منبراً إعلامياً يضاف إليه عدم إطلاق سراح حارسها أحمد العبادي المرقشي، في الوقت الذي يتجول القتل والفاستين في أنحاء اليمن جنوباً وشمالاً.

إن القضية الجنوبية كقضية سياسية بامتياز تكتسب مشروعيتها واتجاهات حلها من حقيقة أن الدولتين – جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية – طرفي القضية كانتا دولتان سياديتان تتمتعان بالعضوية الكاملة في الهيئات والمنظمات الإقليمية والعربية والدولية، وراهنأ يحتل اليمن جنوباً وشمالاً أهمية بالغة في تحقيق الأمن والاستقرار تتقاطع فيه المصالح الإقليمية والدولية في مواجهة الحقيقة أن الحراك السلمي الجنوبي بكل أطيافه ومكوناته هو الحامل الشرعي للقضية الجنوبية وحقه في تقرير المصير.

فالجنوب دخل وحدة ندية مع الشمال كدولة وشعب وأرض وهوية وبدون الاعتراف والعمل بهذه الحقيقة المطلقة فإن الحلول تبقى ضرب من الخيال.



الملاحق:

1. اليمن: القتل خارج نطاق القانون ضد أبناء الجنوب.
2. العنصرية: التمييز والتهميش ضد الجنوبيين.
3. تحليل الوضع الراهن للمرأة، في محافظة عدن، خلال الخطة الخمسية الثالثة (2006-2010).
4. تقرير لجنة الزراعة والأسماك والموارد المائية بشأن تقصي الحقائق حول الأصطياد العشوائي والجرف الجائر.
5. النفط المسموم... في مديرية عرماء م/ شبوة أمراض السرطانات الخبيثة تهدد حياة سكانها.
6. وثائق قضية العزيبية.
7. قضية مؤسسة "الأيام".
8. قضية "الأيام": المخالفات القانونية في التحقيقات وإجراءات سير قضية احمد عمر العبادي المرقشي
9. قائمة باسماء المتقاعدين الامنيين في الجنوب لدى وزارة الداخلية.
10. قائمة باسماء الشهداء والمتوفين والمعاقين والمتقاعدين الجنوبيين لدى وزارة الدفاع.